"الحلقة الأولى"

مبادئ علم المنطق :

المنطق لغة: مأخوذة من نطق ينطق نطقاً، وهو المنطق مصدر ميمي، يطلق بالاشتراك على معنيين:

١. معنى التكلم والتلفظ، فيقال نطق بمعنى تكلم، وناطقني بمعنى كلمني، فعلم المنطق يعطي الكلام والنطق قوة وجزالة.

٢. المنطق بمعنى الإدراك، والإدراك هو معرفة النفس للمعنى بتمامه، وبعلم المنطق تُدرك به الكليات وقوانينها. ولهذا كانت علاقة هذين المعنيين بعلم المنطق ظاهرة.

أهم تعريفات المنطق الاصطلاحية:

- التعريف الأول (لشهرته عند الأصوليين والمناطقة): أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر (وهو تعريف رسمي).

- قولهم هو "آلة" كالجنس في التعريف، فيشمل جميع الآلات، والآلات منها ما هو حسي ومنها ما هو معنوي، والآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله، كالمنشار للنجار، فالفاعل هنا هو النجار، والمنفعل هي الخشبة، والمنشار هو الآلة.

- ونقول: كذلك الحال في علم المنطق، هو آلة، لماذا هو آلة؟ لأنه الواسطة بين الفاعل، والفاعل هنا القوة العاقلة التي بها تدرك الأمور، والمنفعل هنا هي المطالب الكسبية في الاكتساب.

- لماذا كان علم المنطق "آلة " في تعريفنا السابق؟ لأنه الواسطة بين القوة العاقلة التي بها يعقل، وبين المطالب الكسبية، فالمطالب الكسبية هي المدركات التي نريد إدراكها فالقوة العاقلة هنا هي الفاعل، والمنفعل هي هذه المطالب أو المدركات التي نريد أن ندركها.

- الواسطة بين هذه القوة العاقلة وبين هذه المطالب الكسبية أو المدركات ؟ الواسطة هو علم المنطق، فهو بهذا كان آله، فهذا تفسير قول المنطاقة بأن علم المنطق هو آلة.

- يقصد بـ "قانونية" كالفصل في التعريف فيخرج بها ما ليس كذلك، والقانون هو قضية كلية تنطبق على جميع جزئياته، وهو مرادف للقاعدة، وإنما كان المنطق قانوناً لأن مسائله قواعد كلية تنطبق على الجزئيات المندرجة تحتها فلا يخرج منها شيء فهي آله قانونية.

- قولهم "تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر" وهذا قيد أخر في التعريف، والمراد أن مراعاة هذا العلم، يعني علم المنطق تمنع العقل عن الخطأ في الفكر، كما أن مراعاة قواعد النحو تمنع اللسان عن اللحن، فإذا صار الإنسان يراعي قواعد اللغة والنحو فلن يتطرق إلى لسانه اللحن، كذلك إذا راعى المنطقي قواعد المنطق فإنه لا يتطرق إلى فكره خطأ، هكذا قالوا، وليس المراد بالفكر هنا أي التفكر والتأمل، بل يقصد بالفكر في التعريف: أي ترتيب أمور معلومة للوصول إلى مجهول.

- هذه الجملة : "تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر": تنبهنا على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر مطلقا، وإنما يفيد المراعاة، إذ قد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة، فإذا ذهل المنطقي عن هذه القواعد تطرق إليه الخطأ، لا للخطأ في تلك القواعد وإنما لذهوله عن مراعاتها.

- إن هذا التعريف من أشهر تعريفات المناطقة وإلا أنه رسمي لا تعريف حقيقي.

- التعريف الحقيقي: هو ما يتناول الماهيات يعني ماهية الشيء وحقيقته عند تناولها في التعريف والحد يكون التعريف حقيقي.

- التعريف الرسمي: ما يعرف بالصفات والفوائد والثمرات والحكم.

- سبب كون التعريف الأول للمنطق تعريفاً رسمياً لا حقيقياً لاشتماله على أمرين:

١- أنه عرف المنطق بأنه آلة، وكونه آلة ليست حقيقة في المنطق، بل هي صفة من صفاته، والتعريف بالصفات من باب التعريف بالرسوم، لا التعريف بالحقائق.

٢- عرف المنطق بفائدته وثمرته، فقال: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن، فعصمة الذهن عن الخطأ إذا روعيت قواعد المنطق هذه ثمرة المنطق لا هو، أي ليست حقيقة المنطق هذه، والتعريف بالثمرة والفائدة تعريف رسمي لا حقيقي، لأن الفائدة والثمرة ليستا داخلة في ماهية الشيء بل خارجة عنه.

- المناطقة يقدمون التعريف الحقيقي على الرسمي، ويجعلون من المعيب التعريف أن تلجأ إلى التعريف بالرسم مع إمكان التعريف الحقيقي.

- التعريف الثاني لعلم المنطق: هو علم يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث أنها توصل إلى معرفة مجهول تصوري أو تصديقي، وهذا هو التعريف الراجح لأنه تعريفاً للحد الحقيقي.

- قولهم هو "علم" كالجنس في التعريف، فالعلم جنس يشمل طائفة من العلوم، فقيّد التعريف أنه ما يبحث فيه عن المعلومات التصورية، والتصورية: نسبة إلى التصور، والتصور هو حصول صورة شيء ما في الذهن من غير أن يحكم عليه بنفي أو أثبات، أو سلب أو إيجاب، وبعضهم عرف التصور بأنه: إدراك معانٍ مفردة من غير إثبات شيء لها أو نفيه عنها.

مثل ماذا التصور؟ إذا جاءت لفظة: الإنسان حيوان ناطق أو حي ناطق، بمعنى واحد، فيأتي في الذهن معنى الحياة والنطق، والنطق هنا بمعنى الفكر، وكما مر معنا أن النطق في اللغة يأتي معنيين الأول الإدراك، والمعنى الثاني التلفظ، وكلاهما موجود في الإنسان، هذه اللفظة "الإنسان" إذا جاءت وجاء في تصورنا معنى الحياة والنطق الذي هو بمعنى الإدارك والفكر نكون قد تصورنا معنى الإنسان.

- قولهم "معلومات تصورية" من حيث إنها توصل إلى معرفة مجهول تصوري أو تصديقي.
- قولهم "معلومات التصديقية" نسبة إلى التصديق، والتصديق نسبة المعنى إلى الآخر إثباتاً أو نفياً.
- مثال على ذلك نقول "زيد كاتب" :
  - زيد: هو المعلومة التصورية (فالتصور إدراك معاني اللفظة).
  - كاتب: هو المعلومة التصديقية (والحكم أو نسبة الشيء إلى الشيء بالوجود أو العدم، نسبة الكتابة إلى زيد أو عدم الكتابة إلى زيد هذا يسمى تصديق)

"الحلقة الثانية"

- إن موضوع كل علم هو الذي يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية، أي أوصافه التي تعرض له فمثلاً موضوع علم الطب هو بدن الإنسان من حيث ما يعرض له من الصحة والمرض وغير ذلك.
- موضوع علم المنطق أمران:

١. المعلومات التصورية، مثل قولنا: حي ناطق، فهذه الجملة تصل بنا إلى مجهول تصوري أي يمكن تصوره، فنبحث عن معلومة حي أو حيوان، ومعلومة ناطق من حيث أنها تصل بنا إلى معرفة هذا المجهول وهو الإنسان، وهذا المعلوم التصوري يسمى بالتعريف، أو بالحد، أو يسمى بالقول الشارح أو المعلومة التصورية، وهي كلها مترادفات تفيد شيئاً واحدا، فهذا الشيء الواحد هو أحد مواضيع علم المنطق.

٢. المعلومات التصديقية مثل القضية "العالم متغير وكل متغير حادث" من حيث أنها موصلة إلى مجهول تصديقي وهو "العالم حادث" (أي مخلوق)، وهذا المثال يعتبر من قضايا المناطقة.

- الفقهاء يقولون النبيذ مسكرٌ وكل مسكر حرام، النتيجة النبيذ حرام، فلمعرفة حكم النبيذ، نأتي بقياس منطقي مبني على مقدمتين عقلية وشرعية، فالمقدمة العقلية تم فيها بيان حال النبيذ بأنه مسكر، فكيف عرفنا أنه مسكر؟ بالعقل فنحن نرى أن النبيذ مسكر، وتسمى هذه المقدمة عند المناطقة بالمقدمة الصغرى، والمقدمة الثانية وهي الكبرى "وكل مسكر حرام"، هذه مقدمة كبرى وهي مقدمة شرعية لأنها مبنية على أدلة شرعية، فقد دلت الأدلة الشرعية على أن كل مسكر حرام، إذاً هذه المقدمة الكبرى أو الثانية أوصلتنا إلى نتيجة وهي أن النبيذ حرام، فحكم النبيذ لنا كان مجهولاً تصديقياً لا نعرف حكمه، لكن حين بنينا مقدمتين أحداهما عقليه والأخرى شرعية أوصلتنا إلى هذا المجهول التصوري وهو أن النبيذ حرام هل هو حرام أو حلال، فتوصلنا إلى أن النبيذ حرام، وهذه المعلومات التصديقية تسمى حجة، وتسمى دليلا، وتسمى برهان.
- علم المنطق في مباحثه يُعنى بأمرين:

١. المبحث الأول الكبير هو مبحث الحدود والتعريفات، وتسمى بالمعلومات التصورية، وتبحث أقسام تلك الحدود وشروطها وما يتوصل به من تلك الحدود لمعرفة الألفاظ ومعرفة الكليات وما إلى ذلك، ويدرس فيه المناطقة ما معنى الحد وما أقسامه والتعريفات التي هي أقسام كثيرة، ثم ما هي شروط هذه التعريفات فهي لا تعرف جزافاً فلابد لها من شروط وضوابط، فيدرسون تلك الشروط ويبينونها ويطبقونها على الحدود لنصل إلى حد صحيح يمكن أن يعرّف به الشيء، ثم هذه الحدود عبارة عن تركيب ألفاظ فنحتاج أن ندرس ما دلالة كل لفظه من الألفاظ، فنحتاج أيضاً لمعرفة الكليات الخمس المعروفة (الجنس، الفصل، النوع، العرض العام، العرض الخاص) هذا كله من مباحث علم المنطق الذي تخدم به قضية التعريفات.

٢. مبحث القضايا والأقيسة وما يتعلق بها وهي المعلومات التصديقية، والتي توصل إلى معرفة التصديقات التي هي مباحث القياس، وتسمى بالبرهان والحجة.

- إن القضايا عند المناطقة هي التي تتركب من موضوع ومحمول، وعند النحويين تتركب من مبتدأ وخبر، الموضوع عند المناطقة هو المبتدأ عند النحاة، والمحمول عند المناطقة هو الخبر عند النحاة.
- فضل علم المنطق يقول كثير من الفلاسفة أو المصنفين في علم المنطق ممن يستفيد من هذا العلم أن علم المنطق نفعه عام في جميع العلوم، لماذا ؟ قالوا لأن به تفهم العلوم المتنوعة، أي علم من العلوم يحتاج إلى تعريف، فلو أخذنا مثلاً علم أصول الفقه يأتينا مثلا (معنى السنة، معنى الإجماع، معنى القياس، معنى الإستصحاب) هذه كلها تحتاج إلى تعريفات، إذا أتينا نعرف تعريفات ليست تعريفات جيدة بحيث يتضح المعرف وتميزه عن غيره فسيكون التعريف ليس بجيد، كيف أبني التعريف؟ علم المنطق يخبرنا كيف نبني التعريفات وكيف تكون التعريفات صحيحة.
- فائدة علم المنطق وثمرته:

١. معرفته تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر.

٢. أنه يمُكن من أتقنه من الفهم الدقيق للأمور وترتيب الأفكار، والقدرة على الحكم على الأشياء بالصحة أو الخطأ (ملاحظة/ المعقولات تطبق في عالم الشهادة لا عالم الغيب).

٣. أن هذا العلم يُولد لدى المتمكن منه القدرة على إقامة الحجج والبراهين والدفاع عن العقائد ودحض شبه المخالفين.

- نسبة علم المنطق:
  - المنطق باعتبار مفهومه أنه علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل لمجهول تصوري أو تصديقي إذن المنطق من حيث مفهومه هو مباين ومغاير ومختلف عن سائر العلوم.
  - المنطق باعتبار موضوعه فإنه يبحث عن أمرين: المعلومات التصورية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري، والمعلومات التصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصديقي، هذا موضوع علم المنطق.
  - إذن نصل إلى أن نسبة علم المنطق أنه أعم من سائر العلوم مطلقاً، لأن كل علم يكون إما تصور أو تصديق خاص به، فالمنطق يعطينا القدرة عن كيفية تصور بقية العلوم، أي نبحث عن تصور لجميع العلوم، وكيف تبني تعريف؟ كيف تبني تصور؟ كيف تصل إلى أدلة؟

"الحلقة الثالثة"

- يستمد من العقل، لأنه عبارة عن مدركات تصاغ على شكل قضايا وصياغة فيها ترتيب عقلي من أجل الوصول إلى النتائج وأحياناً يكون مركب في بعض مقدماته من أدلة شرعية، لكن الأصل فيه أن استمداده يكون من العقل المجرد.
- أصل علم المنطق من الفلاسفة اليونان هم أول من وضعه.
- أسماء علم المنطق:
  - الإسم المشهور هو علم المنطق، وسمي بهذا الاسم لأن معاني هذه الكلمة تجتمع فيه، فمن معاني هذه الكلمة التلفظ، التكلم، الإدراك، القوة العاقلة التي عند الإنسان، وكل هذه المعاني موجودة في علم المنطق.
  - علم الميزان.
  - معيار العلوم.
  - علم النظر.
  - علم الاستدلال.
  - قانون الفكر.
  - مفتاح العلوم.
- واضع علم النطق هم الفلاسفة الأقدمون، ومن أبرزهم وأشهرهم أرسطو أو أرساطا طاليس اليوناني المتوفى سنة (٣٢٢ ق.م) ويسميه الفلاسفة والمناطقة بالمعلم الأول، وقد ترجمه ونقله إلى علوم المسلمين جماعة من أبرزهم وأشهرهم الفارابي أبو نصر محمد بن محمد التركي الأصل المتوفى سنة (٣٣٩ هـ) وبسبب اهتمامه بمنطق أرسطو وشرحه لكتب أرسطو بسبب كتاباته الكثيرة فيه سمي بالمعلم الثاني.
- مسائل علم المنطق:
  ١. مسائل وقضايا تتعلق بالتعريفات (يخدم موضوع علم المنطق بالنسبة للمعلومات التصورية).
  ٢. مسائل وقضايا تتعلق بالأقيسة المنطقية (يخدم موضوع علم المنطق بالنسبة للمعلومات التصديقية).
- حكم تعلم علم المنطق يقول الدمنهوري في كتابه "إيضاح المبهم في معاني السلم" وهو شرح "لمنظومة السلم" للأخضري: واعلم أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة، كالذي في طوالع البيضاوي يقصد كتاب طوالع الأنوار في مطالع الأفكار للبيضاوي الشافعي وهو كتاب مختلط، فخلاف العلماء منصب على هذه الكتب التي تجمع بين منطق الفلاسفة ومنطق المسلمين، الغير منقى من أبواب الانحرافات وأما الخالص منها يعني من شوائب الفلاسفة كمختصر السنوسي والشمسية لنجم الدين عمر القزويني المعروف بالكاتبي والمتوفى سنة (٦٧٥ هـ)، وكتاب الشمسية شرحه الرازي وشرحه التفتازاني وغيرهما وهذا التأليف أي كتابه المسمى "إيضاح المبهم في معاني السلم" فلا خلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشُبه عليه، ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم إ.هـ. إذن الدمنهوري كأنه يمشي في نسق العلماء الذين يقولون لابد أن نحرر محل النزاع، الذي هو في المنطق المشوب بكلام الفلاسفة وهو محل الخلاف، أما المنطق الخالص من شوائبهم فهذا مما ينبغي تعلمه على كل أحد بل لا يبعد أن يكون فرض كفاية على حد قوله رحمه الله.

"الحلقة الرابعة"

حكم تعلم علم المنطق	الأقوال والآراء فيه	أدلتهم	علمائه
(القول الأول) ينبغي تعلمه وتعليمه	فرض كفاية (أكثرهم)	١. أن المنطق مركوز في الطباع لأن حاصل المنطق استدلال بوجود أحد المتلازمين على وجود الآخر، وبعدمه على عدمه، أو بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر، وبعدمه على وجوده (أي استدلال بالتلازم) *والرد عليهم* هذا استدلال لبعض المنطق لا لكله	• الغزالي. • ابن حزم. • الجويني. • الرازي.
	مستحب	٢. أنه وسيلة من وسائل تعلم العلوم الشرعية، وتعلم العلوم الشرعية فرض كفاية، فوسائل تعلمها ينبغي أن تكون كذلك، ولذلك عدَّه بعض أهل العلم من شروط الاجتهاد وهذا من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، هذا مرادهم بهذا الأمر. ٣. أنه ضروري لإقامة البراهين على عقائد التوحيد، ورد الشبه الواردة من خصوم الدين، وهذا فرض كفاية.	
	فرض عين		
(القول الثاني) تحريم تعلمه وتعليمه	حرام	١. أن علم المنطق مخلوط بكفريات الفلاسفة، ويخشى على من خاض فيه أن تتمكن منه بعض عقائد الفلاسفة كما وقع ذلك للمعتزلة وغيرهم *والرد عليهم* أن هذا الدليل ليس محل النزاع فهناك المنطق الخالص من هذه الشوائب. ٢. أنه ليس من علوم أهل الإسلام، بل هو من علوم اليهود والنصارى وفلاسفتهم *والرد عليهم* ليس بدليل صحيح بدليل الاتفاق على نقل كثير من علوم هؤلاء اليهود أو النصارى أو الفلاسفة أو غيرهم كالطب.	• الشافعي. • الخطابي. • ابن صلاح. • النووي. • شيخ الإسلام ابن تيمية. • الذهبي. • الوزير. • السيوطي. • الصنعاني.
(القول الثالث) يجوز تعلمه وتعليمه بشرطين	*الشرط الأول:* أن يكون المشتغل به ذكياً، كامل القريحة (أي العقل). *الشرط الثاني:* أن يكون المشتغل به ممارساً قبل ذلك لعلوم الكتاب والسنة.	وقد استدلوا على ذلك بنفس أدلة القول الأول، لكنهم اشترطوا هذين الشرطين لئلا يقع المشتغل بهذا العلم في تخبطات الفلاسفة، ويتأثر بآرائهم وعقائدهم المنحرفة.	**القول الراجح**

"الحلقة الخامسة"

- تاريخ نشأة علم المنطق: تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، وذلك إن أهل اليونان كانوا يهتمون بالجدل والمناظرة والمناقشة كثيرا، وقد نزح إليهم جماعة من السفسطائيين، وهؤلاء السفسطائية كانوا يبنون جدالهم ومناقشاتهم على فكرة إنكار الحق، حيث يرون استحالة وجود مقياس للحق، ويزعمون أن الحقيقة أمر وهمي بدليل اختلاف الناس فيها، كما لم يكن لديهم مقياس واضح للخير والشر، وهؤلاء سيكون لهم أثر سيء في ذلك المجتمع، وعلى تلك البلاد، وكردة فعل لوجود مثل هؤلاء وشيوع نهجهم في المناظرات ظهر من ينكر مثل هذا النمط من التفكير، ويؤصل لمنهجية إمكانية الوصول إلى حقيقة الخير والشر، وإمكانية وضع مقياس للحق، ومن أولئك الفيلسوف (سقراط) فقد اهتم سقراط وتلاميذه بمعرفة الطريق الموصل إلى حقيقة الخير والشر، وأخذوا يناقشون هذا الأمر في مجالسهم وأماكنهم وتجمعاتهم مع التلاميذ والمخالفين، وهكذا شاع مثل هذا الأمر، ومن تلاميذ سقراط (أفلاطون) الذي سار على هذا منوال معلمه، وأخذ أيضا يحرر قضية وضع معايير للحق والباطل والشر والخير، وفق رؤاهم ووفق رؤى ما أنتجته عقولهم، وجاء بعد أفلاطون تلميذه أرسطو أو أرسطاطاليس المتوفى (٣٢٢ ق م) فوضع الشروط والقواعد الضرورية للتفكير، ووضع اللبنات الأساسية لعلم المنطق الصوري، وقد سمي هذا بالمنطق الصوري لعنايته بصورة الفكر دون مادته ومعناه، ولذلك سمي أرسطو بالمعلم الأول.

- خالد بن يزيد أحد أمراء بني أمية هو أول من شجع الفلاسفة اليونانيين في مصر على ترجمة بعض الكتب اليونانية إلى العربية.
- حركة الترجمة كان بشكل أكبر في عصر الدولة العباسية ولاسيما في عهد أبي جعفر المنصور وهارون الرشيد الذي قد أسس بيت الحكمة لهذا الغرض أي الترجمة والذي تُرجمت فيه كثير من كتب الفلاسفة، وكانت قمة ازدهار حركة الترجمة لعلم المنطق والفلسفة في عهد المأمون وكان من ضمن الكتب المترجمة في عهده كتب أرسطو مثل كتاب الآلة الذي وضعه أرسطو وعنونه بعنوان الأورجانون أو الأورغانون، وكذلك كتابه العبارة والتحليلات والمقولات الأولى، وغيرها، كل هذه ترجمت في هذا الوقت في عهد المأمون.
- ممن اشتهر بالترجمة والتأليف في علم المنطق عبد الله بن المقفع وقد ترجم كثير من كتب أرسطو، كما ترجم كتاب المدخل المعروف بساغوجي، والذي ينسب خطأ لأرسطو، وهو في الحقيقة لتلميذه غورفوريوس الصوري.
- الكندي الفيلسوف المسلم المعروف واسمه يعقوب بن إسحاق قد ارتبط اسمه كثيرا بالفلسفة إلا أنه لم يتعاطى المنطق على نطاق واضح كما تعاطى أبو نصر الفارابي فكان هو حقاً أول الفلاسفة الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي ومن أبرز كتبه كتاب إحصاء العلوم، وقد اعتنى بالمنطق غاية الاعتناء حتى أصبح يعرف بالمعلم الثاني (فالفارابي هو المعلم الثاني).
- في زمن أبي علي بن سيناء تأثر بإطروحات الفارابي بالمنطق وبدوره أثر في مدرسة بغداد وامتد هذا التأثير حتى وصل إلى بلاد المغرب العربي.
- الغزالي كان له السبق في إضافة علم المنطق في كتب أصول الفقه مثل كتابه (المستصفى) وقد سبق صنيعه هذا أن ألف كتابين في المنطق هما (معيار العلم) و (محك النظر)، وإن كانت هناك مؤلفات أصولية سبقته في ذلك من بعض الأصوليين تناولت فن المنطق أو بعض قواعده ومناهجه، لكنها لم تكن على نسق ما جاء به الغزالي من وضع مقدمة منطقية كاملة في صدر كتابٍ أصولي ومن أولئك ابن حزم الظاهري.
- يقول الغزالي في كتابه معيار العلوم (فكل نظر لا يتزن بهذا المعيار ولا يعاير بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العبارة، غير مأمون الفوائد والإغواء).

الآثار الإيجابية لعلم المنطق	١. التميز بين المصطلحات والذي يحصل به التفريق الواضح في دلالات الألفاظ. ٢. إثراء الجدل والمناقشة ودحض شبه وحجج المخالفين ومناقشه الآراء والدلائل الباطلة.
الآثار السلبية لعلم المنطق	١. المبالغة في صناعة الحدود والتعريفات للوصول إلى حد سالم من النقض. ٢. إشغال علماء المسلمين وطلاب العلم الشرعي بالوسائل عن الغايات. ٣. أنه أصبح من العلوم الصعبة التي لا يحيط بها إلا من استنفد جهده وبذل وسعه وأسعفته القريحة.

- لماذا ندرس علم المنطق؟
  - من باب الإذعان للواقع التأليفي لكثير من الكتب الأصولية والعقدية.
  - للرد على المخالفين من الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين لدحض حججهم بأجناسها.
- مصطلح العلم يطلق على عدة أشياء من حيث اللغة، والمراد به هنا مطلق الإدارك، سواء كان للتصورات أو التصديقات، والإدراك وصول النفس إلى المعنى بتمامه ولو وصلت إلى المعنى لا بتمامه فهذا يسمى شعور.
- الإدراك ينقسم من حيث القوة والضعف إلى أقسام تسمى سُلم المدركات وهي:

ت	أقسام الإدراك	تسميته
١	الإدراك الجازم المطابق للواقع	يقيناً أو علماً
٢	الإدراك الجازم غير المطابق للواقع	اعتقاداً وبعضهم يسميه جهلاً ويقصد الجهل المركب
٣	الإدراك الراجح	ظناً
٤	الإدراك المرجوح	وهماً
٥	الإدراك المتساوي الطرفين	شكاً

"الحلقة السادسة"

- أقسام العلم من حيث ما يتعلق به:
  ١. القسم الأول التصور.
  - هو حصول صورة الشيء في الذهن من غير الحكم عليه، أو هو إدراك معاني المفردة من غير إثبات شيء لها أو نفيه عنها.
  ٢. القسم الثاني التصديق.
  - هو نسبة المعنى إلى الآخر إثباتاً أو نفياً، أو هو الإدراك الذي معه حكم.
- أقسام العلم من حيث الطريق الموصلة إليه:
  ١. طريق ضروري: هو الذي لا يحتاج الذهن في تصوره إلى فكر ونظر.
  ٢. طريق نظري: هو الذي يحتاج الذهن في تصوره إلى فكر ونظر.

- كل من التصور والتصديق الذي مر معنا قد يكون ضرورياً وقد يكون نظرياً وعلى ذلك ينتج عندنا أربع صور:

(هذا الجدول يوضح لنا الكلام السابق)

ت	أقسام العلم من حيث ما يتعلق به	أقسام العلم من حيث الطريق الموصلة إليه	مثال
١	التصور (هو حصول صورة الشيء في الذهن من غير الحكم عليه، أو هو إدراك معاني المفردة من غير إثبات شيء لها أو نفيه عنها)	الضروري (هو الذي لا يحتاج الذهن في تصوره إلى فكر ونظر)	السماء أو الأرض
		النظري (هو الذي يحتاج الذهن في تصوره إلى فكر ونظر)	الروح أو الكهرباء
٢	التصديق (هو نسبة المعنى إلى الآخر إثباتاً أو نفياً، أو هو الإدراك الذي معه حكم)	الضروري (هو الذي لا يحتاج الذهن في تصوره إلى فكر ونظر)	السماء فوقنا
		النظري (هو الذي يحتاج الذهن في تصوره إلى فكر ونظر)	الأرض كروية

- التصور يجب أن يكون مقدما على التصديق ذكرا وكتابةً وتعلماً وتعليماً، لماذا؟ لأن التصديق محتاج إلى التصور ويتوقف عليه، ولذلك يقول الفقهاء: حكمك على الشيء فرع عن تصوره.

- المنطقيٌ ينحصر نظره في أمرين التصورات والتصديقات، ولكلٍ من التصورات والتصديقات مبادئ ومقاصد.

ت	نظر المنطقي ينحصر في	مبادئها	مقاصدها
١	التصورات	الكليات الخمس (الجنس، النوع، الفصل، العرض العام، العرض الخاص)	القول الشارح أو التعريف أو الحد
٢	التصديقات	القضايا وأحكامها	القياس وأنواعه

- أن المنطقي لا شغل له بالألفاظ والدلالة لأنها ليست من فنه، لكن لما كانت المعاني في التصورات والتصديقات لابد لها من ألفاظ تدل عليها، احتاج المنطقي إلى الكلام عن الدلالات اللفظية من حيث إنها وسيلة إلى مقاصدهم، وهو الوصول إلى التصورات أو التصديقات.

الدلالة		
	لغةً	الإرشاد.
	اصطلاحاً	كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر، الأمر الأول يسمى الدال، والثاني يسمى المدلول

ت	أقسام الدلالة باعتبار اللفظ		مثال
١	الدلالة اللفظية (هي ما كان الدال فيها هو اللفظ)	وضعية (دلالة اللفظ على المعنى بواسطة وضع اللفظ بإزاء المعنى)	دلالة الحصان على الحيوان الصاهل
٢		طبَعيه (دلالة اللفظ على المعنى بواسطة الطبع)	دلالة لفظ آه تدل على الألم
٣		عقلية (دلالة اللفظ على المعنى بواسطة العقل)	دلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود اللافظ
٤	الدلالة غير اللفظية (هي ما كان الدال فيها غير اللفظ)	وضعية (ما تواضع الناس وتعارفوا عليه وليس بلفظ)	دلالة الإشارة هكذا (أي إنزال الرأس لأسفل) على نعم
٥		طبَعيه (ما دل عليها الطبع بلا لفظ)	دلالة الحمرة على الخجل
٦		عقلية (ما دل عليه العقل بلا لفظ)	دلالة الدخان على وجود الحريق

"الحلقة السابعة"

- الدلالة اللفظية الوضعية هي الدلالة التي يعنى بها المنطقي ويستفيدها وينتفع بها ويبني عليها ولأنه يستخدمها في التصورات وفي التصديقات.

- الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم باعتبار دلالتها على المعاني إلى ثلاثة أقسام:

أ- دلالة مُطابَقة. ب- دلالة تضمن. ج- دلالة التزام.

(للقراءة) مثال يجمع تلك الأقسام الثلاثة: نحن الآن في غرفة تتكون من حيطان وسقف وأرضية.

دلالة الحيطان والسقف والأرضية على الغرفة هي دلالة مطابقة، لأن الغرفة مكونة من هذه الأمور، فنحن إذا ذكرناها كلها فنحن طابقنا هذا اللفظ، فلفظ الغرفة حيطان وسقف وأرضية. ولو قلنا دلالة الحائط على الغرفة، الحائط ليس كل الغرفة بل هو بعضها، فالدلالة هنا دلالة تضمن، فالغرفة هنا تتضمن حائطاً، إذاً دلالة الحائط على الغرفة دلالة تضمن، لأنه بعض الغرفة. دلالة السقف بالنسبة للحائط هي دلالة التزام، لأنه إذا قلنا سقف فإنه يلزم منه عقلاً وجود حائط، فلا سقف بدون حائط، ولا يمكن تخيل السقف بدون حائط، فأصبحت دلالة السقف على الحائط دلالة التزام.

ت	أقسام الدلالة اللفظية الوضعية	مثال
١	دلالة مُطابَقة (هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له)	دلالة لفظ الصلاة على الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم
٢	دلالة تضمن (هي دلالة اللفظ على جزء معناه)	دلالة الحج على الوقوف بعرفة
٣	دلالة التزام (هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لكنه لازم له في الذهن)	دلالة السقف على الحائط

- الألفاظ جمع لفظ وهو مجموعة الحروف التي يتكلم بها المتكلم، وأقسام اللفظ من حيث هو ينقسم إلى:

ت	أقسام اللفظ من حيث هو			
١	المستعمل (ما دل على معنى) مثل زيد	لفظ مفرد (ما لا يدل جزءه على جزء معناه) مثل (وردة) لو قسمناها لكانت (ور - دة) فهل يدل "ور" أو "دة" على شيء من الوردة؟ لا، إذا اللفظ المفرد، إذا قسمته إلى أجزاء فإن بعض الأجزاء لا يدل على معناه كاملا.	من حيث صورة اللفظ	أداة
				كلمة
				اسم
			باعتبار اتحاد المعنى وتعدده	ما اتحد معناه
				ما تعدد معناه
		لفظ مركب (ما دل جزءه على جزء معناه) مثل (الوردة جميلة) "الوردة" جزء معنى "الوردة جميلة" و"جميلة" جزء معنى "الوردة جميلة"، إذا اللفظ المركب إذا تصورت الجزء تكون متصوراً لبعض هذا المعنى.	المركب التام (ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها)	مركب تام خبري (ما احتمل الصدق والكذب لذاته) مثل خرج محمد
				مركب تام إنشائي (ما لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته) مثل اذهب إلى المدرسة
			المركب الناقص (ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه)	مركب ناقص تقييدي (ما كان اللفظ الثاني فيه قيداً للأول) • إضافي: مثل ناقة صالح • وصفي: مثل الرجل الشجاع
				مركب ناقص غير تقييدي (ما لا يكون اللفظ الثاني فيه قيداً للأول) • حرف وفعل: مثل إن ذهب • حرف واسم: مثل في الداخل
٢	المهمل (الذي لا يدل على معنى) مثل مقلوب زيد هو ديز			

- اللفظ المستعمل هو الذي يتعلمه المنطقي.
- يبحث المنطقي في اللفظ المركب التام الخبري لأنه الموصل إلى المطالب التصديقية فيستفيد منه في صناعة القضايا التي تفيد في البراهين والأقيسة.
- أيضاً يبحث المنطقي في اللفظ المركب الناقص التقييدي مهم لأنه موصول إلى المطالب التصورية.

"الحلقة الثامنة والحلقة التاسعة"

- في هذه الحلقة سنتكلم عن اللفظ المفرد بالتفصيل .
- *(للقراءة) لفظة "القرء" في اللغة تطلق على الحيض وعلى الطهر.*
- *(للقراءة) لفظة "الجون" تطلق في اللغة على الأبيض وعلى الأسود.*

ت	أقسام اللفظ المفرد من حيث صورة اللفظ	مثال
١	أداة (اللفظ الدال على معنى في غيره أو هو اللفظ الذي لا يصلح الإخبار به أو عنه بمفرده)	من، في، على . . . ألخ
٢	كلمة (اللفظ الدال على معنى في نفسه مع اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة)	أكل، شرب
٣	اسم (اللفظ الدال على معنى في نفسه وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)	الطلاب، خالد
* الاسم عند المناطقة أقوى من الكلمة والأداة لأنه ممكن أن يكون جزئياً ويمكن أن يكون كلياً، بينما الأداة لا تكون إلا جزئية والكلمة لا تكون إلا كلية.		

ت	أقسام اللفظ المفرد باعتبار اتحاد المعنى وتعدده		
١	ما اتحد معناه (معناه واحد)	المشخَّص (ما اتحد معناه وتشخص وضعا" ومعنى تشخص يعني تعين أصبح معيناً) مثل لو قلت "محمد" أقصد به هذا "الطالب" أقصد به هذا الطالب الذي أمامي.	
		المتواطئ (ما اتحد معناه دون تشخُصه وتساوت أفراده) مثل إذا قلنا "الإنسان" لم نعين محمداً أو علياً فهو معنى متحد في الذهن ولم يعين فكل من فيه إنسانية فهو إنسان، ولم يعين إنسان بعينه حتى لا يكون مشخصاً.	
		المشكَّك (ما اتحد معناه دون تشخصه وتفاوتت أفراده) مثل لفظة "البياض" معناها متحد كما أنه ليس معيناً لأنه يعم أشياء كثيرة توصف بأنها بيضاء وأفراده غير متساوين فيه كالثياب البيضاء لا يلزم أن تكون بنفس درجة البياض.	
٢	ما تعدد معناه (لفظة مختلفة المعنى أو متعددة المعنى)	المشترك (ما اتحد لفظه واختلف معناه) مثل لفظة "العين" فهي لفظة واحدة ولكن معانيها مختلفة فهي تطلق على العين الباصرة، وعلى العين الجارية (عين الماء) وعلى العين بمعنى الجاسوس	
		المنقول ما وضع في الأصل لمعنى، ثم استُعمل في غيره واشتهر في المعنى الثاني أكثر من الأول	المنقول الشرعي (ما كان الناقل فيه الشرع) مثل لفظة "الصلاة"، فالمعنى الأصلي لها في اللغة "الدعاء" جاء الشرع ونقل هذا المعنى إلى معنى الصلاة المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم.
			المنقول العرفي (ما كان الناقل فيه العرف) • عرف عام: مثل لفظة "الدابة" فالدابة في أصل اللغة تطلق على كل ما يدب على الأرض لكن في العرف العام أصبحت لفظة "الدابة" تطلق على ذوات الأربع فلو قلت لإنسان أنت دابة لكان شتماً له. • عرف خاص: مثل لفظة "المرسل" فهي تعني المطلق من أي قيد لكن عند المحدثين ما سقط منه الصحابي فيرسله التابعي ومن دونه.
		المتجوز به (لفظ وُضع في الأصل لمعنى واحد، ثم استُعمل في غيره واشتهر، وبقيت شهرته في الأول أكثر منها في الثاني) مثل لفظة "الأسد" هي حقيقة في الحيوان المفترس مجاز في الرجل الشجاع، وقالوا: هي أشهر في المعنى الأول (الحيوان المفترس).	
❖بعض أهل العلم يقسم المنقول إلى ثلاثة أقسام: أ- المنقول الشرعي ب- المنقول العرفي (ويُقصد به العرف العام) ج- المنقول الاصطلاحي (ويُقصد به العرف الخاص)			

ت	أقسام اللفظ المفرد باعتبار مفهومه	
١	المفرد الجزئي (اللفظ المفرد الذي لا يصلح معناه لأن يشترك فيه أكثر من واحد) أكثر الأصوليين والمناطقة يعرفونه بقولهم هو ما يمنع تصورُه من وقوع الشركة فيه	مفرد جزئي حقيقي (العَلم وما جرى مجراه)
		مفرد جزئي إضافي (كل كلي مندرج في كلي أعم منه)
٢	المفرد الكلي (اللفظ الذي يدل على معناه ويصلح أن يشترك في مفهومه أكثر من واحد) التعريف المشهور له هو الذي لا يمنع تصورُه من وقوع الشركة فيه	

ت	أقسام المفرد الكلي باعتبار الحقيقة وعدمها	مثال
١	الكلي الذاتي (ما كان داخل الماهية والذات بأن يكون جزءا من المعنى المدلول للفظ)	مثل لفظة "الحيوان" بالنسبة للإنسان، فالإنسان "حيوان ناطق" أو "حي ناطق" فلا يمكن أن نتخيله بدون معنى الحياة، ولابد من التفكير أو القوة المفكرة التي عنده، إذاً هذا داخل في ذاته (إذاً هو كلي ذاتي، فالحيوان كلي والإنسان كلي).
٢	الكلي العرضي (ما كان خارج الماهية والذات)	مثل "الضاحك" فالضاحك خارج عن ماهية الإنسان لأنه يمكن أن نتخيل إنسانا بدون أن يَضحك.

"الحلقة العاشرة"

ت	أقسام المفرد الكلي باعتبار وجود أفراده في الخارج وعدمها	مثال
١	كلي لم يوجد منه فرد واحد في الخارج مع القطع بذلك ومعنى في "الخارج" أي في الواقع مع قطعنا ويقيننا بنفي الوجود	مثل لا يوجد مثال واحد لاجتماع الضدين فلا يوجد مثال واحد لاجتماع السواد والبياض مطلقاً.
٢	كلي لم يوجد منه فرد واحد في الخارج مع إمكان الوجود	مثل لا يوجد بحر من الزئبق في الواقع، لكن يمكن أن يتخيل وأن يوجد.
٣	كلي وجد منه في الخارج فرد واحد مع القطع بمنع وجود غيره	مثل النقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان بمعنى لابد أن يوجد أحدهما (كالليل أو النهار) ولا يمكن أن يكون نهار وليل، أو لا ليل ولا نهار، بل لابد يوجد أحدهما.
٤	كلي وُجد منه فرد واحد مع إمكان وجود غيره	مثل "الشمس" فالموجود شمس واحدة، ولكن بعض الكواكب قد يوجد بها شمسان أو أكثر فهذا لا يستبعد ولا يستحيل.
٥	كلي وُجد منه أفراد متناهية أي لها حد ونهاية ويمكن حصرها	مثل "عدد الإنسان" فهو كثير لكن يمكن حصره بإحصاء لعدد سكان الأرض.
٦	كلي وُجد منه أفراد غير متناهية يعني غير محصورة	مثل "الأعداد" فأنت تعد من البداية إلى ما شاء الله تعالى ومع ذلك لم تنته.

ت	أقسام المفرد الكلي باعتبار التعدد والإتحاد في اللفظ والمعنى	مثال
١	المتباين: ما تعدد لفظه ومعناه	"الجبل والبحر" لفظان متباينتان ومعناهما متعدد فلكل واحدة منهما معنى.
٢	المشترك: ما اتحد لفظه وتعدد معناه	لفظة "العين" فهي لفظة واحدة ولكنها تطلق على (الجاسوس، العين الجارية).
٣	المترادف: ما تعدد لفظه واتحد معناه	ألفاظ متعددة (الأسد، قسورة، ليث، ضرغام) ولكن معناها ذلك الحيوان المفترس.
٤	المتواطئ: ما اتحد لفظه ومعناه مع تساوي أفراده في ذلك المعنى	لفظة "الإنسان" متحد لفظاً ومعنى وأفراده سواء في ذات الإنسانية.
٥	المشكك: ما اتحد لفظه ومعناه مع تفاوت أفراده	ثوب فلان أبيض من ثوب فلان فمعنى البياض معنى واحد لكنه متفاوت في الأفراد.

الفرق بين الجزء والجزئي والجزئية		مثال
الجزء	ما شكل مع مجموع أجزاء كُلاً أو هو ما تركب منه ومن غيره الكل	الشجرة" فهي مكونة من جذور وساق وأغصان، فالغصن بالنسبة للشجرة جزء
الجزئي	أنه ما يَمنع تصوره من وقوع الشركة فيه	إذا تصورتُ "محمد" هذا الشخص الذي أمامي فهو جزئي، فيمنع تصوره من أن يشترك فيه شخص آخر
الجزئية	تكون دائماً في القضايا وهي المحكوم على بعض أفرادها	بعض النبات مفيد فنحن الآن حكمنا على بعض أجزاء النبات بأنه ذا فائدة

الفرق بين الكل والكلي والكلية		مثال
الكل	ما تركب من أجزاء	لفظة "الشجرة" فهي مكونة من جذور وساق وأغصان فهذه الأجزاء إذا رُكبت سُميت كُلاً
الكلي	ما لا يمنع تَصوره من وقوع الشركة فيه	لفظة "الإنسان" فتصورنا للإنسان لا يمنع أن يشترك فيه زيد وخالد
الكلية	لا تكون إلا في القضايا وهي المحكوم على بعض أفرادها	"كل نفس ذائقة الموت" فلفظة "كل" هنا جاءت في سياقٍ أفاد أن جميع الأفراد المندرجين تحت هذه اللفظة محكوم عليهم بهذا الحكم (الموت)

الفرق الدقيق بين "الكل" و "الكلي" من خلال ما يلي:

١. أن "الكلي" يصلح أن تطلق على كل فرد من أفرادها إطلاق مواطأة، فمثلاً: لفظة "الإنسان" هي لفظة كلية، وأفرادها: زيد وخالد.. الخ، ويصح أن تقول: "زيد إنسان"، "خالد إنسان" أما لفظة "الكل" فلا يصح أن تُطلق على كل فرد من أفرادها (أجزائها) إطلاق مواطأة، فلا يقال: "الشجرة غصن".

٢. أن "الكلي" يصح تقسيم أفراده المندرجة تحته بأداة التقسيم فنقول مثلاً: "الإنسان إما زيد، وإما خالد" لكن "الكل" لا يصح تقسيم أفراده المندرجة تحته بأداة التقسيم فنقول: "الشجرة إما أغصان، وإما أوراق" لا يصح ذلك.

٣. أن "الكلي" له أفراد تندرج تحته وكل فرد من هذه الأفراد يسمى بالجزئي، فمثلاً: "الإنسان" كلي، و "محمد" جزئي، وهذا الجزئي يصح أن يسمى بالكلي مثل "محمد إنسان" أما "الكل" فله أفراد، وكل فرد من هذه الأفراد يسمى جزءاً، ولا يصح أن نسمي هذا الفرد باسم الكل.

٤. أننا إذا أصدرنا الحكم على "الكلي" فإن هذا الحكم يصدق على كل "جزئي" من جزئياته بينما لا يصح ذلك في "الكل" فإن الحكم في "الكل" لا يصدق على أجزائه.

"الحلقة الحادية عشر"

ت	أقسام النسبة بين كليين في الوجود	
١	نسبة التباين أو المباينة: أن لا يصدق أحد الكليين على شيء مما يصدق عليه الكلي الآخر. مثال: لفظة فرس ولفظة بحر، فليس شيء من البحر في الفرس، وليس شيء من الفرس في البحر، إذن فهما متباينان متغايران	١. تباين المخالفة: وهو أن يكون الكليان متباينين في ذاتيهما، ولكن ليس بينهما غاية التباين، فقد يصدقان على شيء واحد
		٢. تباين المقابلة: أن يكون الكليان متباينين في ذاتيهما غاية التباين، فلا يصدقان على شيء واحد في وقت واحد. ١) تقابل الضدين: هما اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان لحلول واسطة أو لارتفاع المحل. مثال: البياض والسواد هما لا يجتمعان ولكن قد يرتفعا، فقد يأتي لون آخر غيرهما ويرتفعان. ٢) النقيضين: هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان بل يلزم من ارتفاع أحدهما حلول الآخر. مثال: الليل والنهار فهما لا يجتمعان ولا يرتفعان في وقت واحد، بل لابد من وجود أحدهما. ٣) تقابل التضايف: أن يكون الكليان متنافيين يستحيل اجتماعهما في وقت واحد لكن لا يفهم أحدهما إلا بإضافته إلى الآخر. مثال: لفظة الأبوة والبنوة والفوقية والتحتية، أنه لا يمكن أن يكون أب إلا وله ابن فيستحيل أن يكون الشخص أب وابن في وقت واحد من جهة واحدة. ٤) تقابل العدم والملكة: يعني التقابل بين أمرٍ وجودي وأمرٍ عدمي، فالوجودي يعبر عنه بالملكة، والعدمي يعبر عنه بالعدم. مثال: البصر والعمى متباينان لكن تباينهما تباين وجود وعدم لا يكون لشخص بصير وأعمى في الوقت نفسه.
٢	نسبة التساوي أو المساواة: وهي أن يصدق كل واحد من الكليين على كامل ما يصدق عليه الكلي الآخر. مثال: لفظة الإنسان تطلق على كل ناطق ولفظة ناطق تطلق على كل إنسان، إذاً لفظتان متساويتان.	
٣	نسبة العموم والخصوص المطلق: أن يكون أحد الكليين يصدق على الكلي الآخر من غير عكس. مثال: كل إنسان حيوان، فالحيوان أعم من الإنسان عموماً مطلقاً، لأنه يصدق على الإنسان وغيره، لكن الإنسان جزئي من الحيوان فلا يصدق إنسان على كل حيوان، والحيوان مطلق يصدق على كل إنسان.	
٤	نسبة العموم والخصوص الوجهي: ويسميه البعض نسبة العموم والخصوص الجزئي: وهو أن يصدق كل واحد من الكليين على بعض الأفراد التي يصدق عليها الكلي الآخر، وينفرد كل منهما فيصدق على أفراد لا يصدق عليها الآخر، يعني: يجتمعان في شيء ويفترقان في شيء آخر. مثال: لفظة الحيوان ولفظة أبيض، يصدقان على شيء واحد ويجتمعان في شيء واحد، مثلا الحيوان الأبيض (الدب القطبي) اجتمعا في الدب القطبي لأنه حيوان أبيض، افترقا مثلا في الغراب فهو حيوان وليس بأبيض أو في القطن فإنه أبيض وليس بحيوان.	

- الكليات الخمس (الجنس، النوع، الفصل، العرض العام، العرض الخاص) إذا أطلقت في المنطق فيقصد بها الألفاظ الكلية العامة التي تدل على جزئيات خارجية حقيقية.

- الجنس: هو كل كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة، ويقع في جواب ما هو.

ت	سلم المدركات الذهنية
١	ممكن الوجود 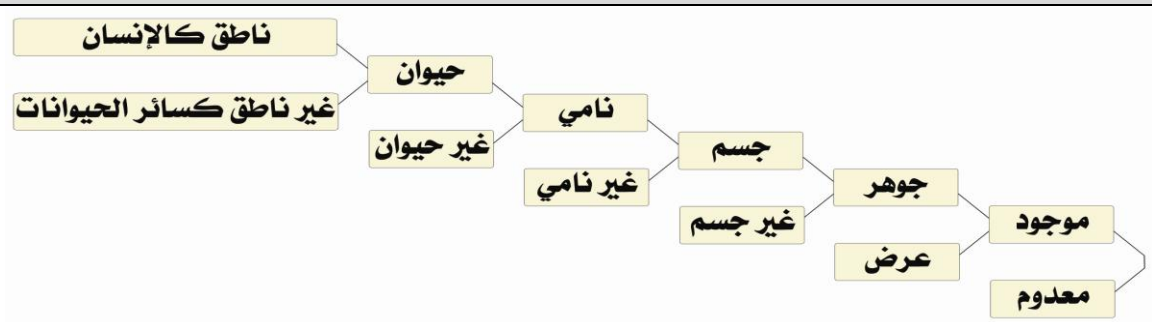
٢	واجب الوجود
٣	ممتنع الوجود

لا يهم المنطقي

ت	أقسام الجنس باعتبار القرب والبعد	مثال
١	جنس قريب (سافل): هو ما كان قريباً من المعرف.	الإنسان أقرب جنس إليه الحيوان، فوق الحيوان النامي، وفوق النامي الجسم، وفوق الجسم الجوهر وكلها أجناس.
٢	جنس بعيد (عالي): هو ما كان بعيد عن المعرف.	الجوهر بعيد، وهو الذي ليس فوقه جنس وتحته أجناس.
٣	جنس متوسط: هو ليس بالبعيد ولا بالقريب بل بينهما.	لو قلت الإنسان نامي ناطق (نامي) فهذا تعريف بالجنس المتوسط.

- النوع: هو كلي مقول على كثيرين، متفقين في الحقيقة، ويقع في جواب ما هو. مثال: ليس هناك إنسان أكثر إنسانية من أخر إلا بالمعنى المجازي، لكن بالمعنى الحقيقي ماهية الإنسانية لا يوجد تمايز، ولو سأل سائلاً ما زيد وعائشة؟ لكن الجواب بالنوع إنسان.

"الحلقة الثانية عشر و الحلقة الثالثة عشر"

ت	أقسام النوع	مثال
١	حقيقي: هو كلي مقول على كثيرين، متفقين في الحقيقة، ويقع في جواب ما هو.	ليس هناك إنسان أكثر إنسانية من أخر إلا بالمعنى المجازي، لكن بالمعنى الحقيقي ماهية الإنسانية لا يوجد تمايز، ولو سأل سائلاً ما زيد وعائشة؟ لكن الجواب بالنوع إنسان.
٢	إضافي: وهو الجنس الذي ينطوي في جنس أعم منه، فهو باعتبار ما فوقه نوع وباعتبار ما تحته جنس.	في سلم المدركات الذهنية إذا أتينا للنامي مثلاً نلحظ أن فوقه جسم وتحته حيوان، فهو بالنسبة لما تحته جنس له، وبالنسبة لما فوقه يسمى نوع.

- الفصل: هو كل كلي يقال على الشيء في جواب: أي شيء هو في ذاته (وقلنا على الشيء حتى يعم القليلين والكثيرين (يتعلق بالذاتيات)، مثاله: كلمة ناطق بالنسبة للإنسان هذه فصل، لماذا هي فصل؟ لأنها كلي لا يمنع تصورها من وقوع الشركة فيها، يقال على الشيء سواء واحد أو كثيرا في جواب أي شيء هو في ذاته، فلو سأل سائلا فقال: أي شيء يميز الإنسان في ذاته ليس في عرضه ليس شيء يزول عن بقية أنواع جنسه؟ لقيل: كونه ناطقاً (أي عنده قوة عاقلة).

ت	أقسام الفصل باعتبار القرب والبعد	مثال
١	فصل قريب: هو ما يميز الماهية عما يشاركها في جنسها القريب.	مثل الإنسان ولفظة ناطق كفصل له فالإنسان حيوان ناطق، فناطق هنا تصلح للحيوان لجنسه القريب، الإنسان أقرب جنس له هو حيوان، والفصل الذي يصلح مع حيوان هو ناطق، لأن الحيوان إما ناطق وغير ناطق، الإنسان حيوان ناطق فهذا فصل قريب.
٢	فصل بعيد: هو ما يميز الماهية عما يشاركها في جنسها البعيد.	مثل حساس من الإحساس، فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه البعيد وهو الجسم، الجسم منه ما هو حساس وغير حساس.

- العرض الخاص: هو كلي يطلق على كثيرين، ويقع في جواب أي شيء هو في عرضه. مثاله: ضاحك، الإنسان حيوان ضاحك، كلمة ضاحك هنا كلي، يطلق على كثيرين، تصلح أو تقع في جواب أي شيء هو في عرضه، لأن الضحك هل هو ذاتي بحيث لا يتصور الإنسان إلا به ولا يزول عنه أبدا؟ لا، بل يزول عنه ويتصور الإنسان بدون ضحك، إذاً هو عرض وليس ذات.

- *(للقراءة)* الفرق بين الفصل وبين العرض الخاص هو أن التمييز والفصل يكون في الذاتيات في الحقائق يكون (ناطق) لا ينفك عن الإنسان، لا يتصور إنسان ليس له قوة مفكره في الأصل، ولا يقدح في ذلك الجنون أو غيره لأن الجنون شيء عارض وليس أصلاً في الإنسان، فالإنسان لا يتصور بدون هذه القوة المفكرة التي تميزه عن سائر الحيوان، بينما يمكن أن يتخيل الإنسان بدون ضحك، بدون مشي، بدون كتابه.

ت	أقسام العرض الخاص	مثال
١	خاصة جنس: هي إذا نسبت الوصف إلى الجنس.	مثل التنفس للحيوان.
٢	خاصة نوع: وهي إذا نسبت الوصف إلى النوع.	مثل الكاتب أو الضاحك بالنسبة للإنسان.

- **العرض العام:** هو كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً وهو عرض ليست بذات أي يزول. **مثاله:** لفظة الماشي، يقع على ما تحت حقائق مختلفة، لأنه يطلق على الإنسان أنه ماشي، والإنسان له حقيقة، ويطلق على الحمار أنه ماشي ولكن هل حقيقة الحمار هي حقيقة الإنسان؟ لا، إذن يطلق على حقائق مختلفة، لكن هل يتصور الإنسان بدون مشي؟ نعم، لأن المشي شيء عرضي، ليس ذاتي في الإنسان.

ت	أقسام العرض العام	
١	العرض الملازم: وهو الذي يمتنع انفكاكه عن الماهية	١. الملازم للماهية في الوجود والذهن. **مثاله:** العدد أربعة في الواقع لا يمكن أن يكون فردياً وفي الأذهان لا يمكن أن يكون فردياً.
		٢. الملازم للماهية في الوجود فقط. **مثاله:** السواد ملازم للغراب في الوجود فلا يوجد غراب غير أسود لكن في الذهن لو قلنا لشخص لا يعرف الغراب فيمكن أن يتخيل غراب أبيض.
٢	العرض المفارق: هو الذي لا يمتنع انفكاكه عن الشيء	المشي بالنسبة للإنسان، فهو عرض مفارق، فقد يكون الإنسان ماشياً وقد لا يكون ماشياً

- الكليات الخمس منها ما هو ذاتي داخل في الذات وفي الحقيقة ومنها ما هو عرضي ليس داخل في الذات بل خارج عنها.

الكليات الخمس	ذاتي أو عرضي
الجنس	ذاتي بخلاف بين العلماء.
النوع (على خلاف)	١. ذاتي: يقولون لأن كل ما ليس بخارج الماهية فهو ذاتي، والنوع ليس بخارج الماهية فهو ذاتي.
	٢. عرضي: يقولون لأن كل ما ليس داخل الماهية فهو عرضي، والنوع ليس بداخل في الماهية فهو عرضي.
	٣. لا ذاتي ولا عرضي: يقولون إنما هو من تمام الماهية فليس خارج عن الماهية كما أنه ليس بداخل فيها فهو من تمامها لا منها.
الفصل	ذاتي بلا خلاف
العرض الخاص	عرضيان بلا خلاف
العرض العام	

- **الفرق بين الذاتي والعرضي:**
  ١. الذاتي لا يمكن إدراك حقيقة الماهية بدونه، أما العرضي فيمكن إدراك حقيقة الماهية بدونه.
  ٢. الذاتي لا يعلل، والعرضي يعلل.
  ٣. الذاتي هو الذي لا تبقى فيه الذات لو تُوهم رفعه، أما العرضي فبخلافه يمكن أن تبقى الذات لو تُوهم رفعه.
- مقاصد التصورات: يقصد بها القول الشارح أو الحد أو التعريف.
- **ما هو تعريف التعريف؟** التعريف اصطلاحاً: هو ما يلزم من تصوره تصور الشيء أو امتيازه عن غيره، وهو التعريف أو القول الشارح أو الحد.
- **شروط صحة التعريفات أهمها ثمانية شروط:**
  ١. أن يكون التعريف مضطردا منعكسا، أي جامعاً مانعا، ومعنى كونه جامعاً أي يتناول جميع أفراد المعرّف بحيث لا يخرج منها شيء، ومانعاً أي لا يدخل تحت المعرف شيء من أفراد غيره، المراد بهذا الشرط أن تكون أفراد التعريف مساوية لأفراد المعرف.
  ٢. أن يكون التعريف بلفظ أظهر وأوضح من المعرف. (كأن نعرف السيف بأنه الصارم فهذا أضعف، لأننا عرفنا شيء مشهور بغير مشهور)
  ٣. أن لا يكون في ألفاظ التعريف لفظٌ مجازي دون قرينة تعين المراد به. (كأن نعرف العالِم بأنه بحر فلفظة بحر مجازية)
  ٤. أن لا يكون في ألفاظ التعريف لفظ مشترك دون وجود قرينة تعين المراد به. (لو عرفنا الشمس بأنها عينٌ لكان تعريف غير صحيح، لأن العين لفظة مشتركة، لكن لو قلنا عينٌ تضيء آفاق الكون فهذا تعريف صحيح لوجود القرينة)
  ٥. أن لا يكون في التعريف دور، والدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه. (عرف العلم بأنه صفة ينكشف بها المعلوم، هذا تعريف غير صحيح، لأننا لو أردنا فهم العلم تعين علينا فهم المعلوم الذي في التعريف، فتوقف معنى العلم على معنى المعلوم، والمعلوم على معنى العلم.)
  ٦. أن لا يكون التعريف مشتمل على ذكر حكم الشيء المعرف، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يتصور المعرف إلا بالتعريف، فلو حكمت عليه قبل تصوره لكان حكماً على مجهول.
  ٧. أن لا يكون التعريف مشتمل على لفظة "أو" التي هي للشك أو الإبهام، لأن المراد من التعريف التوضيح، والشك أو الإبهام يزيد المجهول جهالة ولا يوضحه.
  ٨. أن لا يكون التعريف بالسلب. (كتعريف الخير بما ليس بشر، والعلم بما ليس بجهل)

ت	أقسام المعرّف أو الحد (أي التعريفات والحدود)	توضيح	مثال
١	تعريفات أو حدود لا منطقية (يعني غير خاضع للمنطق)	التعريف بالإشارة	إذا سئلت ما الطاولة؟ أقول: هذه، هذا التعريف لا منطقي لكنه صور المعرف.
		التعريف السلبي	ما العلم؟ أقول: ما ليس بجهل، أي تعريف الشيء بالضد.
		تعريف الشيء بنفسه	يسأل عن الماء؟ أقول: الماء هو الماء.
		التعريف بالمعنى المجازي	يسأل ما الأسد؟ أقول هو ملك الغابة وفي الحقيقة لا يوجد ملك لها.
		التعريف بالتضايف	كأن تعرّف الفوق: هو ما له تحت، أو القبل هو ما له بعد.
٢	تعريفات أو حدود منطقية الأقسام الثلاثة الأولى هي المشهورة القسمين الآخرين أضافها بعض العلماء	الحد الحقيقي: ما كان التعريف فيه بالذاتيات وهو عند المناطقة: الجنس، الفصل، النوع (على الراجح).	١. حد حقيقي تام: هو ما تركب من الجنس والفصل القريبين. ٢. حد حقيقي ناقص: هو ما تركب من الجنس البعيد مع الفصل، أو الجنس المتوسط مع الفصل، أو الفصل القريب وحده.
		الحد الرسمي: هو ما كان التعريف فيه بالعرضيات، أو ما كان المميز فيه عرضا.	١. حد رسمي تام: هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة (العرض الخاص). ٢. حد رسمي ناقص: هو ما تركب من الجنس البعيد والخاصة، أو المتوسط والخاصة، أو ما كان بالخاصة فقط.
		الحد اللفظي: هو تبديل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه	مثل تعريف الغضنفر فتقول الغضنفر هو الأسد.
		التعريف بالقسمة: تعريف الشيء بذكر أجزائه المكونة له	مثاله إذا قيل ما الإيمان؟ الجواب أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره.
		التعريف بالمثال: أن تعرف الشيء بذكر بعض مفرداته.	مثاله تعريف الفاعل: مثل زيدٌ في قولنا قام زيد، تعريف المفعول به: مثل قولنا ضرب محمدٌ سعيدَ.

"الحلقة الرابعة عشر و الحلقة الخامسة عشر"

- مبادئ التصديقات: وهي القضايا وأحكام القضايا.
- القضايا: جمع قضية وهي في الاصطلاح قول يحتمل الصدق والكذب لذاته. ولها أسماء كثيرة تسمى قضية لأنها خبر يحتمل الصدق والكذب، وتسمى مقدمة لأنها جزء القياس الذي تنتجه مع مقدمة أخرى، وتسمى مطلوبا لأن السامع يطلب عليها دليلا، وتسمى مسألة لأنه يُسأل عنها.
- ما العلاقة بين القضية الحملية والقضية الشرطية؟ هل هناك علاقة بينهما؟

نعم، كل قضية شرطية تتكون من قضيتين حمليتين بعد حذف أداة الشرط أو العناد، فمثلاً لدينا قضيتان حمليتان هما "الشمس طالعة" والقضية الثانية "النهار موجود" فإذا جمعناهما مع أداة الشرط تتكون قضية شرطية فيصبح الكلام "إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود".

القضايا	قضية حملية: هي ما حكم فيها بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه. ضوابطها: • أن ينحل طرفاها إلى جزأين مفردين أو ما في قوة المفردين. • أن الحكم فيها مطلق غير معلق على شيء. أجزائها: • الموضوع: هو المحكوم عليه أو المسند إليه. • المحمول: هو المسند أو المحكوم به أو الخبر. • الرابط أو النسبة: هي العلاقة بين الموضوع والمحمول في الذهن والتي تحدد القضية نفياً أو إثباتاً. أقسامها: ١. قضية حملية شخصية: وهو ما كان موضوعها شخصيا معينا، وتسمى قضية مخصوصة، وقضية في عين. ١) القضية الحملية الشخصية الموجبة: هي ما كان موضوعها مشخصاً معيناً مثبتاً أي فيها إثبات. (محمد رسول الله) ٢) القضية الحملية الشخصية السالبة: هي ما كان موضوعها مشخصاً معيناً منفياً أي فيها نفي. (مسيلمة الكذاب) ٢. قضية حملية مهملة: ما كان موضوعها كليا لم يسوّر، والمراد بالسور في القضية الحملية حتى يفهم هو: ما دل على كمية الأفراد كلها أو بعضها هذا يسمى سور في القضايا، أو هو اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها نفياً أو إثباتاً فإذا قلت "كل" فأنت أتيت بسور كلي، إذا قلت "بعض" فأنت أتيت بسور جزئي وسمي بذلك تشبيها له بسور البلد الذي يحيط بها. ١) القضية الحملية المهملة الموجبة هي ما كان موضوعها كليا مثبتا لم يسور. (العسل شفاء) ٢) القضية الحملية المهملة السالبة هي ما كان موضوعها كلياً منفياً لم يسور. (ليس الجراد مفيداً) ٣. قضية حملية كلية: وهي ما كان موضوعها كليا مسور بسور كلي. ١) القضية الحملية الكلية الموجبة: ما كان موضوعها كلياً مسور بسور كلي مثبت. (كل نفس ذائقة الموت) ٢) القضية الحملية الكلية السالبة: ما كان موضوعها كليا مسور بسور كلي منفي. (لا شيء من الإنسان بحجر) ٤. قضية حملية جزئية: وهي ما كان موضوعها كليا مسور بسور جزئي. ١) القضية الحملية الجزئية الموجبة: ما كان موضوعها جزئي مسور بسور جزئي مثبت. (بعض الناس طيبون) ٢) القضية الحملية الجزئية السالبة: ما كان موضوعها جزئي مسور بسور جزئي منفي. (ليس بعض النبات مفيد) ٥. قضية حملية طبعية: وهي ما كان موضوعها كليا والحكم فيها بالمفهوم العقلي. ١) القضية الحملية الطبعية الموجبة: ما كان موضوعها كلي والحكم فيها بالمفهوم العقلي مثبت.(الحيوان جنس الإنسان) ٢) القضية الحملية الطبعية السالبة: ما كان موضوعها كلي والحكم فيها بالمفهوم العقلي منفي.(ليس الحيوان جنس النبات)
	قضية شرطية: هي ما تركبت من جزأين رُبط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد. مثال: (أداة شرط) إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، (أداة عناد) الحيوان إما ناطق وإما غير ناطق، إذاً المراد بالعناد هو التنافر بين جزأين وأداته إما. ضوابطها: • القضية الأولى التي تسمى بالمقدم، وتسمى مقدماً لماذا؟ لأنها متقدمة في اللفظ، ويسمي بالشرط في القضية الشرطية المتصلة. • القضية الثانية تسمى بالتالي، وسمي تالياً لأنه تالٍ ومتأخر في اللفظ، ويسمى بالمشروط في القضية الشرطية المتصلة. أقسامها: ١. قضية شرطية متصلة: هي التي أوجبت التلازم بين طرفيها بأن يكون أحدهما لازم للآخر فيوجدان معاً وينعدمان معاً. ١) القضية الشرطية المتصلة اللزومية: وهي ما حكم فيها بالتلازم وعدمه بين المقدم والتالي لعلاقة توجب ذلك من السببية أو العلمية أو التضايف نسبة إلى الإضافة. (إذا غربت الشمس أفطر الصائم) ٢) القضية الشرطية المتصلة الاتفاقية: وهي ما حكم فيها بالتلازم بين مقدمها وتاليها بغير موجب، بل اتفق وجود أحدهما عند وجود الآخر، هكذا اتفاقا بدون تلازم. (إذا كان زيد في كلية الشريعة فأخوه في كلية أصول الدين) ٢. قضية شرطية منفصلة: وهي التي يكون بين طرفيها تنافر أو عناد. ١) مانعة الجمع والخلو وتسمى بالحقيقة: وهي التي حكم فيها بالتنافر بين طرفيها صدقاً وكذباً. ٢) مانعة الجمع فقط: وهي ما حكم فيها بالتنافر والتنافي بين طرفيها صدقاً فقط. ٣) مانعة الخلو فقط: وهي ما حكم فيها بالتنافر والعناد بين طرفيها كذبا فقط.

- مقاصد التصديقات هي القياس المنطقي وأنواعه، وهو المقصود الأعظم من علم المنطق، إذ يبحث فيه عن كيفية استنتاج الأحكام العقلية والشرعية، وأما التصورات فإنما جيء بها لأجل هذا المقصد، لأن كل تصديق لا بد قبله من تصور، حكمك على الشيء فرع عن تصوره، فظهر أن تقديم التصورات على القياس إنما هو من باب تقديم الوسائل على المقاصد، يعني كل ما مضى من الكلام عن التصورات وعن القضايا إنما هو لكي يخدم قضية القياس المنطقي الذي يستفاد منه في الأحكام العقلية وحتى في الأحكام الشرعية قد استعمله جمع من أهل الأصول.
- القياس عند المناطقة: هو قول مؤلف من قضيتين فأكثر يلزم عنه قول آخر. (شرح التعريف فقولنا القول: جنس في التعريف، فيشمل الملفوظ والمعقول، مؤلف: أي مركب من قضية أو أكثر، قضيتين: هذا قيد خرج به القول المؤلف من قضية واحدة، هذا لا يستخدم في القياس، القياس لا بد له من قضيتين فأكثر، القياس المركب من قضيتين يسمى قياسا بسيطا مثل النبيذ مسكر وكل مسكر حرام النتيجة إذا النبيذ حرام، هذا قياس مركب من مقدمتين، كل مقدمة هي قضية، النبيذ مسكر قضية أولى، قضية صغرى يسمونها، كل مسكر حرام قضية ثانية ويسمونها قضية كبرى، يلزم عنها قول آخر: يلزم عنها نتيجة وهي أن النبيذ حرام).

القياس يتركب من مقدمتين	التعريف
المقدمة الصغرى	هي المشتملة على الحد الأصغر، والمراد به الموضوع في النتيجة أو مقدم النتيجة.
المقدمة الكبرى	هي المشتملة على الحد الأكبر، والمراد به المحمول في النتيجة أو تاليها.

- الحد الأوسط: هو المكرر المشترك في المقدمتين الصغرى والكبرى، وهذا هو الذي يحذف في النتيجة. مثال: النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، الآن المكرر المشترك بين المقدمتين هو مسكر ومسكر (النبيذ مسكر، كل مسكر) إذاً مسكر هو الحد الأوسط، هذا يحذف إذا جاءت النتيجة، إذا النبيذ حرام تكون النتيجة.
- النتيجة: هي تلزم من المقدمتين، وتأتي بعد حذف الحد الأوسط منها، كما مثلنا سابقاً، حذفنا مسكر ومسكر خرجت النتيجة النبيذ حرام.
- الشكل: هو مجموع المقدمتين (المقدمة الأولى والمقدمة الثانية) يسمى شكلا عند المناطقة.

ت	أقسام القياس من حيث هو	
١	قياس اقتراني يُسمى (اقترانياً أو حملياً أو شمولياً)	ما دل على النتيجة بالقوة لا بالفعل، وقيل: هو الذي لم تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل. أقسامه: ١. اقتراني حملي: وهو ما تركب من القضايا الحملية. ٢. اقتراني شرطي: وهو ما تركب من القضايا الشرطية أو من قضيتين أحدهما حملية والأخرى شرطية.
٢	قياس استثنائي يُسمى (استثنائياً أو شرطياً)	هو الذي ذُكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل. أقسامه: ١. استثنائي متصل: ما تركب من شرطية متصلة ومن استثنائية. ٢. استثنائي منفصل: ما تركب من شرطية منفصلة ومن استثنائية.

"الحلقة السادسة عشر والحلقة السابعة عشر"

- الشكل: هو الهيئة الحاصلة من اجتماع مقدمتي القياس باعتبار وضع الحد الأوسط في المقدمتين مع الحدين الآخرين.
- الشكل عند المناطقة ينظر فيه إلى وضع الحد الأوسط أما الضرب فإنه ينظر فيه باعتبار الكيف والكم (الكيف: الإيجاب والسلب، الكم: الكلية والجزئية).

ت	أشكال القياس الاقتراني بحسب الحد الأوسط
١	أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى. (يُسمى الميزان وإنتاجه طبيعي)
٢	أن يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين معاً.
٣	أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين معاً.
٤	أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى.
❖	الأشكال الأربعة مترتبة في الكمال حسب ترتيبها المتقدم، يعني أكملها وأفضلها وأحسنها هو الشكل الأول، ثم الثاني، والثالث، ثم أرداها الشكل الرابع.
❖	إذا وجد قياس على غير هذه الأشكال السابقة فهو فاسد النظام، غير منتج، لا يعتد به عند المناطقة، وكل شكل من هذه الأشكال الأربعة يمكن أن يتحقق فيه ستة عشر ضرباً باعتبار الكم والكيف، والكم عندنا (كلية جزئية) والكيف (سالبة موجبة) أربعة في أربعة ستة عشر ضرباً.

- سوف نقتصر في هذه الدراسة على الشكل الأول لأنه أكمل الأشكال. نأتي بأضرب الشكل الأول، سبق معنا أن يكون الحد الأوسط محمول في الصغرى موضوعاً في الكبرى، هذا الشكل يسمى الميزان وهو أفضلها، ويشترط لإنتاجه باطّراد شرطان:
  ١. أن تكون المقدمة الصغرى فيه موجبة يعني مثبتة غير منفية، سواء كانت كلية أو جزئية.
  ٢. أن تكون المقدمة الكبرى فيه كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة.

دعونا نمثل هذا الضرب بيانياً ربما كان أبقى مكوثاً في الذاكرة.

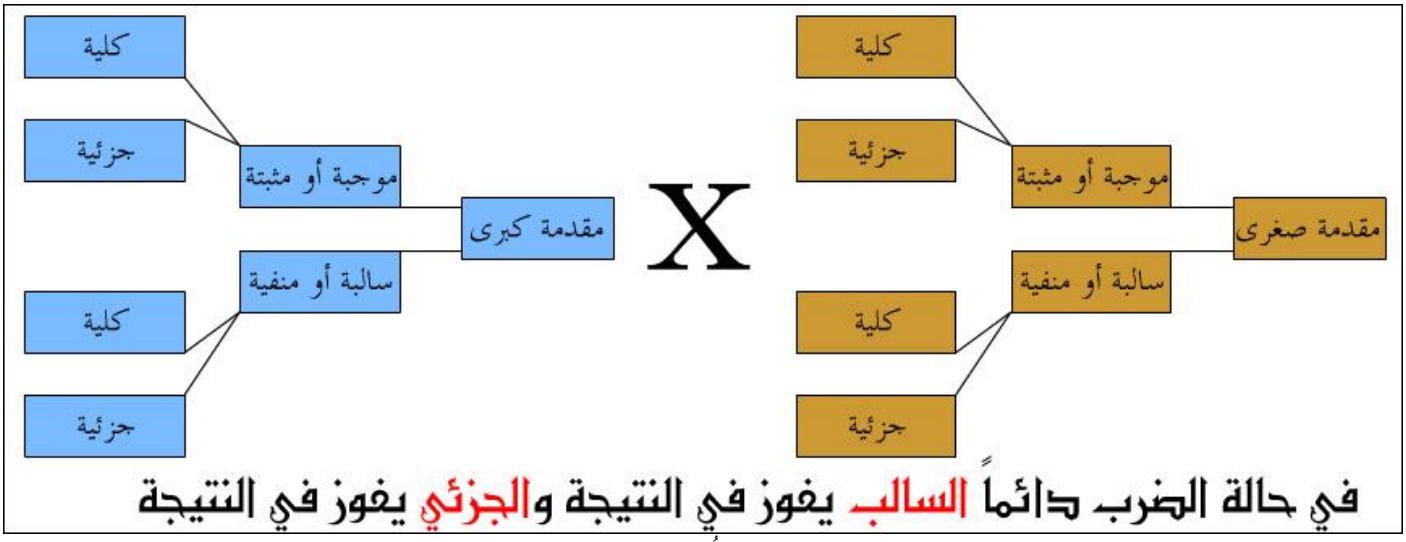

"سنعمل عملية الضرب لشكل القياس المُسمى الميزان وفق شرطيه المذكوران آنفاً"

أن تكون المقدمة الصغرى فيه موجبة يعني مثبتة غير منفية، سواء كانت كلية أو جزئية.

أن تكون المقدمة الكبرى فيه كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة.

مقدمه صغرى + موجبة أو مثبتة + كلية	x	مقدمة كبرى + موجبة أو مثبتة + كلية	=	موجبة أو مثبتة كلية	
مقدمه صغرى + موجبة أو مثبتة + كلية		مقدمة كبرى + سالبة أو منفية + كلية		سالبة أو منفية كلية	
مقدمه صغرى + موجبة أو مثبتة + جزئية		مقدمة كبرى + موجبة أو مثبتة + كلية		موجبة أو مثبتة جزئية	
مقدمه صغرى + موجبة أو مثبتة + جزئية		مقدمة كبرى + سالبة أو منفية + كلية		سالبة أو منفية جزئية	
"وعلى هذا المنوال في بقية القياس نعمل للجميع"					

ت	أقسام القياس باعتبار مادة قضاياه التي يتألف منها
١	القياس البرهاني: هو ما تركب من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين: أقسامه: ١. النظريات: هي التي اكتُسبت معرفتها بطريق النظر والاستدلال. ٢. الضروريات: هي التي يتوصل بها إلى اليقين من غير النظر والاستدلال: ١) الأوليات: هي التي يدركها العقل من أول وهلة أو هي القضايا التي يجزم العقل بها بمجرد تصورها دون الحاجة إلى واسطة. ٢) المشاهدات: هي القضايا التي يدركها العقل بالحس الباطني وتُسمى الوجدانيات. ٣) المحسوسات: هي القضايا التي يدركها العقل بالحس الظاهري. ٤) المجربات: وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة التكرار الذي يفيد اليقين. ٥) المتواترات: وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يستحيل عقلا وعادة تواطؤهم على الكذب. ٦) الحدسيات: وهي القضايا التي يدركها العقل بالحدس المفيد لليقين.
٢	القياس الجدلي: ما تركب من القضايا المشهورات أو المسلمات، إما عند جميع الناس أو عند الخصم.
٣	القياس الخطابي: ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة، وهي حجة لا يلزم الطرف الآخر أن يأخذ بها عند المناطقة
٤	القياس الشعري: ما تركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض، لأنها مخيّلات، فتتأثر النفس منها بسطاً أو قبضاً.
٥	القياس السفسطي: ما تركب من مقدمات وهمية كاذبة للإفحام أو المغالطة.
❖	السفسطة مشتقة من "سوف" و"أسطى" سوف في لغة اليونان بمعنى الحكمة و"أسطى" بمعنى التلبيس فالعبارة إذا ركبناها أصبحت "الحكمة الموهة".

- تطرق الخطأ إلى القياس ويعبر عنه المناطقة بخطأ البرهان، لأن أحياناً يطلقون القياس على البرهان، أو البرهان على القياس.

ت	يتطرق الخطأ إلى القياس من جهتين
١	من جهة مادته، أي القضايا التي يتألف منها وينقسم إلى: ١. الخطأ في اللفظ: وهو أن يذكر اللفظ المشترك الذي يراد منه بعض معانيه في مقدمة، وفي المقدمة أخرى يراد به معنى آخر له ٢. الخطأ في المعنى: ويراد به التباس القضية الكاذبة بالقضية الصادقة أي اشتباهها بها. ١) جعل الوصف العرضي كالوصف الذاتي. ٢) جعل النتيجة إحدى المقدمتين في المعنى ويُسمى مصادرة على المطلوب. ٣) جعل غير القطعي من شك أو وهم أو ظن مثل القطعي.
٢	من جهة صورته، أي الهيئة والشكل وينقسم إلى: ١. الخروج عن أشكال القياس التي سبقت معنا وهي الأشكال الأربعة التي ذكرناها. ٢. أن يترك شرطاً من شروط الإنتاج التي تقدم اشتراطها مع كل شكل، ذكرنا في الشكل الأول وقلنا يشترط له شرطان: ١) أن تكون المقدمة الصغرى فيه موجبة يعني مثبتة غير منفية، سواء كانت كلية أو جزئية. ٢) أن تكون المقدمة الكبرى فيه كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة.

"الحلقة الثامنة عشر"

ت	لواحق القياس
١	القياس المركب: هو ما تكون من ثلاث قضايا فأكثر. مثال: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، النتيجة كل إنسان حساس، نأخذ النتيجة ونجعلها مقدمة صغرى لقياس آخر فنقول: كل إنسان حساس وكل حساس نامٍ (أي ينمو) إذاً كل إنسان نامٍ، وهكذا حسب الحاجة طريقته: أن نأتي بقياس بسيط ونأخذ نتيجته ونجعلها مقدمة لقياس أخر مع مقدمة ثانية، ثم نأخذ نتيجة القياس الثاني ونجعلها مقدمه لقياس ثالث وهكذا حسب الحاجة. أقسامه: ١. قياس متصل النتائج: وهو الذي صُرّح فيه بالنتيجة لكل قياسٍ تركب منه ووصلت به. مثال: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس إذن كل إنسان حساس هذه نتيجة، ثم نأخذ هذه النتيجة كل إنسان حساس وكل حساس نامٍ النتيجة إذن كل إنسان نامٍ، يلحظ أن هذه النتائج ظهرت ووُصلت به وبانت. ٢. قياس منفصل النتائج: وهو الذي لم يصرح فيه بنتيجة كل قياس تركب منه
٢	القياس الاستقرائي: عرفّه ابن قدامة بأنه تصفح الأمور ليُحكم بحكمها على مثلها، وعرفه بعض العلماء بأنه تصفح جزئيات الكلي وتتبعها لإثبات حكمها لكلها. مثال: عندنا قاعدة فقهيه (المشقة تجلب التيسير) مجمع عليها، هل أخذت هذه القاعدة من حكم واحد أو دليل واحد؟ لا، لكن لو أتينا وتتبعنا أمور الشرع في جزئياته لتوصلنا إلى نتيجة أي إلى حكم كلي وهو أن "المشقة تجلب التيسير" ملاحظة: الاستقراء له أهمية كبيرة جدا في بيان أحكام شرعية، فهو عبارة عن تتبع الأحكام في الجزئيات. أقسامه: ١. الاستقراء التام: هو تصفح كل الجزئيات ثم الحكم بحكمها على مثلها، أو هو تصفح جزئيات الكلي ثم الحكم بها عليه. (يوصل إلى اليقين) مثال: كل حيوان يموت، الاستقراء التام أوصلنا إلى قضية وهي أن كل حيوان يموت كل حيوان، الإنسان يموت، كل حي يموت، نحن تتبعنا هذه الجزئيات فوجدنا كل إنسان كل حيوان يموت، فنحن نحكم حينئذن نقول أن القاعدة (أن كل حيوان يموت). ٢. الاستقراء الناقص: وهو تصفح جزئيات كثيرة يغلب على الظن إثبات حكمها على مثلها، ليس الكل وإنما هنا الكثرة. (يفيد الظن الغالب) مثال: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند الأكل، أخذنا هذه القاعدة من الاستقراء الأكثري لا الكلي، وذلك لأن الإنسان والبهائم والسباع إذا جاءت تأكل تحرك فكها الأسفل، فالحكم الذي توصلنا إليه حكم مظنون لأننا لم نأت على جميع الحيوانات ونتتبع في هذا الأمر، بل قد وجدنا بعض الحيوانات لا تحرك فكها الأسفل عند الأكل مثل التمساح فأنه لا يحرك فكه الأسفل عند الأكل فخرم هذه القاعدة، لكن هل تبقى هذه القاعدة معطلة من أجل واحد أو اثنان؟ لا، تبقى استقراء أكثرياً فهي أغلبية أكثرية.
٣	قياس التمثيل: وهو حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه لاشتراكهما في علة الحكم. (يُسمى القياس الأصولي) مثال: النبيذ حرام قياساً على الخمر بجامع الإسكار في كل منهما.
٤	قياس الخُلف: وهو الاستدلال على المطلوب بإبطال نقيضه، أو هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

"إلى هُنا نهاية منهج المنطق"

"الحلقة التاسعة عشر"

الدليل	
لغة	١. هو الدال والمراد به: الناصب للدليل وقيل: هو الذاكر للدليل. ٢. يطلق على المرشد أو ما فيه دلالة وإرشاد وهذا هو مسمي الدليل عند الفقهاء سواء أوصل إلى علم أو إلى ظن أما الأصوليون فيسمون الدليل الموصل إلى العلم "دليلاً" والدليل الموصل إلى الظن "أمارة".
أصطلاحاً	عرفه الفقهاء بأنه هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. (الراجح) عرفه أكثر الأصوليين بأنه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري. سبب الترجيح تعريف للفقهاء: ١. أن الأدلة كما هو معلوم منها ما هو قطعي ومنها ما هو ظني. ٢. أن كثيراً من الأصوليين يستدلون في كتبهم بأدلة ليست قطعية، بل هي من قبيل الأمارات عندهم وهي ظنية. شرح التعريف: *(ما يمكن التوصل)* المراد به ما يتوصل به بالقوة لا بالفعل. *(بصحيح النظر فيه)* المراد بالنظر أي الفكر الموصل إلى علم أو ظن، وذلك بترتيب تصديقات علمية أو ظنية ليُتوصل بها إلى تصديقات أخرى.وقيد هنا بصحيح النظر ليخرج فاسد النظر المخالف للشرع أو للّغة أو للعقل السليم أو للفطرة المستقيمة. *(إلى مطلوب خبري)* المراد به التصديق فيخرج به المطلوب التصوري.
أقسامه	١. الدليل الشرعي المحض: هو ما يستفاد من القرآن أو السنة لأنها أدلة شرعية محضة. ٢. الدليل العقلي المحض. مثال: قول الفلاسفة أن العالَم مؤلَّفٌ، وكل مؤلَّف حادث، إذاً نتيجة العالم حادث، يعني مخلوق أُحدث وكان لم يكن، يعني بمعنى أحدثه الله وخلقه فهو قضية عقلية محضة عندهم. ٣. الدليل المركب من الأمرين. مثاله: قول الفقهاء في قياساتهم النبيذ مسكر وكل مسكر حرام إذاً النبيذ حرام.

ت	أقسام الدليل الشرعي من حيث الاتفاق على العمل بها وعدمه
١	الأدلة المتفق عليها: وهي التي اتفق العلماء على الاحتجاج بها وهي (الكتاب والسنة والإجماع) وزاد ابن قدامة تبعاً للغزالي في المستصفى دليل العقل المبقي على النفي الأصلي وهو لا يقصد به الاستدلال بالعقل هكذا المحض بل مقصوده نوع من أنواع الاستصحاب وهو استصحاب البراءة الأصلية وزاد كثير من العلماء أيضاً القياس.
٢	الأدلة المختلف فيها: وهي التي اختلف العلماء في الاحتجاج بها وهي (القياس وإن كان الخلاف فيه ضعيفاً والاستصحاب الذي هو قول الصحابي وقول من قبلنا والمصلحة المرسلة والاستحسان).
❖	قال ابن قدامة رحمه الله في بداية كلامه عن الأدلة الشرعية (الأصول أربعة كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والإجماع، ودليل العقل المُبقي على النفي الأصلي، واختُلف في قول الصحابي وشرع من قبلنا).
❖	يقول ابن قدامة رحمه الله بعد ذلك (وأصل الأحكام كلها من الله سبحانه، إذ قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إخبار عن الله بكذا، والإجماع يدل على السنة) مقصوده رحمه الله بهذا أن مصدر جميع الأحكام الشرعية على اختلاف أدلتها هو الله جل وعلا وأن الإجماع لا يكون إلا عن مستند شرعي.

- يقول ابن قدامة رحمه الله (وكتاب الله سبحانه هو كلامه وهو القرآن الذي نزل به جبريل عليه السلام على نبينا صلى الله عليه وسلم وحَدُّه وهو ما نُقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً).
- القرآن هل هو كتاب الله أو هما متغايران؟ الذي يظهر أن القول بالتغاير بين القرآن وكلام الله لا يُعرف قائله وهي مسألة الخلاف فيها شاذ فلا ينبغي حقيقة أن تُولى مزيد اهتمام.

	الكتاب	القرآن
لغةً	يطلق على كل كتابةٍ ومكتوب فهو يستعمل بمعنى المصدر والمفعول ثم أطلق في عرف الشرع على القرآن الكريم.	مصدر بمعنى القراءة، يقال قَرأ يقْرأ قِراءة وقُرآناً، وقَرأ الشيء إذا جمع الشيء وضمه وسُمي القرآن قرآناً لأنه يجمع السور ويضمها ولأنه يُقرأ ويتلى.
اصطلاحاً	عرفه ابن قدامة رحمه الله بتعريف فقال (وحَدُّه ما نُقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً).	

شرح التعريف:

(ما نقل) المراد بالنقل هنا هو: ما وصل إلينا عبر القرون، مما أجمع الصحابة على جمعه في مكان واحد وهو المصحف.

(بين دَفتي المصحف) دفتا الشيء جنباه، وهذا القيد يخرج به عدة أمور منها ما أنزل الله من الكتب السابقة كالتوراة والإنجيل.

(نقلاً متواتراً) المتواتر هو ما رواه جمع عن جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى الحس، ويخرج بهذا القيد القراءة الأحادية والشاذة.

وجهة النظر في التعريف:

الذي يظهر أن هذا التعريف تعريف فيه دَور، والدور كما سبق معنا هو توقف الشيء على ما توقف عليه غيره. **مثال:** عندما أقول للإنسان ما هو القرآن ؟ فيقول: ما نقل بين دفتي المصحف، طيب ما هو الذي نقل بين دفتي المصحف؟ قال: هو القرآن، فهو ما حدد لي شيئاً معيناً.

التعريف الراجح للقرآن:

أنه كلام الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم المعجز بنفسه المتعبد بتلاوته.

شرح التعريف الراجح للقرآن:

(كلام الله) يدل على أن القرآن كلام الله حقيقة بلفظه ومعناه.

(المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم) قيد خرج به ما سوى القرآن من كلام الله كالتوراة والإنجيل وغيرها.

(المعجز بنفسه) خرج بهذا القيد الأحاديث القدسية، والإعجاز هنا يشمل الإعجاز اللفظي والمعنوي.

(المتعبد بتلاوته) خرج بهذا القيد الآيات المنسوخة اللفظ التي نسخ لفظها، سواء بقي حكمها أو لا.

"الحلقة العشرون"

- أما قضية حجية القرآن فلا خلاف بين المسلمين جميعاً على أن القرآن حجة شرعيةً يجب العمل بما ورد فيه، ولا يجوز العدول عنه لغيره من الأدلة إلا إذا لم يوقف فيه على حكم الحادثة التي يراد معرفة حكمها، وكتاب الله قطعي الثبوت بلا ريب لوصوله إلينا عن طريق التواتر المفيد للقطع، أما **دلالة القرآن على الأحكام فقد تكون قطعية إذا كانت لا تحتمل، وقد تكون ظنية إذا كانت محتملة. مثال قطعي الدلالة:** آيات قسمة الأنصبة والمواريث وآيات الحدود، **مثال ظني الدلالة:** قوله (والمطلقات يتربصاً بأنفسهن ثلاثة قروء) فلفظة القرء هنا لفظة مشتركة تطلق على الطهر وتطلق على الحيض.

- **البسملة هل هي آية من كتاب الله أو لا ؟**

١. اتفق العلماء على أن البسملة بعض آية من سورة النمل.
٢. اتفق العلماء على أن البسملة ليست آية من أول سورة التوبة.
٣. محل النزاع بين العلماء في المسألة هل البسملة آية من أول كل سورة من سور القرآن غير سورة التوبة أو لا على خمس أقوال:

القول	أصحابه	الدليل
أنها آية في أول كل سورة من القرآن الكريم	الشافعي، أحمد، علي، العباس، ابن الزبير، ابن عمر، أبي هريرة	١. كان النبي صلي الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم. ٢. أن البسملة كتبت بخط القرآن في أول كل سورة بأمر الرسول صلي الله عليه وسلم
أنها ليست آية في أول كل سورة من القرآن الكريم إنما للفصل بين السور من باب التبرك.	مالك، طائفة من الحنفية، بعض الحنابلة	يقولون لو كانت البسملة آية من أول كل سورة لم يخلو الأمر من حالين إما أن يشترط القطع في إثباتها، ولا يشترط ذلك، فإن كان الأول فهذا غير صحيح لأننا خالفناكم فيه، فالبسملة لا يتوفر فيها هذا الشرط بدليل خلافنا فيها، فنحن نخالفكم في أنها آية من أول كل سورة فمعنى ذلك أنها ليست بقطعي، ونحن وإياكم اشترطنا أن لا يكون في القرآن إلا ما هو قطعي، فلا مجال إذن للخلاف ما دمنا لا نجعل من القرآن إلا ما هو قطعي فكيف نخالفكم في ذلك؟ مما يدل على أن البسملة ليست من القرآن، فلو كانت من القرآن ما خالفناكم. وإن كان الثاني يعني أنه لا يشترط في الآيات أن تكون قطعية الوجود في القرآن أنها أي آية من القرآن قطعاً، لزمكم الأخذ بالقراءات الشاذة وإدخالها في القرآن وهذا ما لا تقولون به ولم تأخذوا بها.
أنها آية في سورة الفاتحة فقط، وهي للفصل بين بقية سور القرآن.	الشافعي	استدلوا بآثار مروية عن الصحابة كابن الزبير وأبو هريرة وغيرهما رضوان الله عليهم، والتي ورد فيها أن البسملة من الفاتحة ونناقش هذا الدليل من وجهين: **الوجه الأول:** أن ما رفع إلى النبي صلي الله عليه وسلم فإنه لا يصح، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (وأما المأثور عن النبي صلي الله عليه وسلم فهو ضعيف أو موضوع كما ذكر ذلك حفاظ الحديث كالدارقطني وغيره) **الوجه الثاني:** أن ما أثر عن الصحابة رضوان الله عليهم فما كان منه ضعيف فلا يصح الاستدلال به لضعفه وأن الصحابة إذا اختلفوا في مسألة من المسائل فلا يبقى قول بعضهم حجة على بعض.

أنها آية في أوائل سور القرآن على بعض القراءات، كقراءة (ابن كثير، عاصم، الكسائي، أبي جعفر) وليست بآية على قراءة (حمزة) واختلف في الآخرين.		في سورة الحديد (فإن الله هو الغني الحميد)، فإن لفظة هو من القرآن على قراءة الجمهور ابن كثير وعاصم والكسائي وحمزة وأبي عمرو البصري، وليست من القرآن على قراءة نافع وابن عامر، لأنهما قرءا (فإن الله الغني الحميد).
أنها آية مستقلة مفردة من القرآن في أول كل سورة لا منها يعني لا من السورة فيقرأ بها في أول كل سورة وليست آية من أول أي سورة. **(هذا هو الراجح)**	ابن مبارك، أحمد، الظاهري، الكرخي، ابن تيمية	١. كتابتها مستقلة مفصولة عما قبلها وما بعدها يدل أنها ليست من السورة ٢. قوله صلى الله عليه وسلم (إن سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك) هذا نص الحديث، وجه الدلالة منه أن هذا الحديث يدل على أن البسملة ليست من سورة تبارك. ٣. قوله صلى الله عليه وسلم (لقد نزلت علي آنفاً سورة وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر) هنا قال بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر وجه الدلالة أن هذا الحديث يدل على أن البسملة تُقرأ في أول السورة وإن لم تكن منها. ٤. قوله صلى الله عليه وسلم (يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل...) وجه الدلالة أن البسملة لو كانت آية من الفاتحة لذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم. ٥. حديث أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال (اقرأ باسم ربك الذي خلق) ولم يذكر البسملة فدل على أنها ليست من السورة. ٦. قال أنس (صليت مع الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون الصلاة بالحمد الله رب العالمين، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم، لا في أول القراءة ولا آخرها) فدل على أنها ليست من الفاتحة.

❖ بعد ذكر الأقوال تبين أن الخلاف معنوي في مسألة هل البسملة آية من أول كل سورة من سور القرآن غير سورة التوبة أو لا ومن ثمرات هذا الخلاف :

- الخلاف في وجوب قراءة البسملة في الصلاة، هل قراءتها في أول الفاتحة واجبة أو لا ؟
  - قراءة البسملة في الصلاة واجبة. (الشافعي، أحمد)
  - قراءة البسملة في الصلاة غير واجبة. (مالك، أبو حنيفة، أحمد)
- لو حلف شخص أن يقرأ سورة معينة في يوم معين فترك البسملة، لم يقرأها في السورة فهل يحنث أو لا ؟ فعلى القول الأول يحنث وعلى القول الثاني لا يحنث، أما على القول الثالث فإنه لا يحنث إلا في الفاتحة، أما على القول الرابع فأنه لا يحنث إن عنى بذلك القراءة على قراءة من لم يقرأ بالبسملة، أما على القول الخامس فإنه لا يحنث مطلقا لأن البسملة ليست من السورة.

"الحلقة الحادية والعشرون"

- شروط القراءة القرآنية الصحيحة وعندما يختل شرط من هذه الثلاثة تعتبر هذه القراءة شاذة أو أحادية:

١. أن تكون متواترة.
٢. أن توافق رسم المصحف العثماني.
٣. أن توافق اللغة العربية ولو بوجه.

القراءة شاذة أو القراءة الأحادية	
لغةً	من الشذوذ وهو المفارقة والإنفراد.
اصطلاحاً	هي القراءة التي تفقد أحد شروط القراءة الصحيحة وأمثلة ذلك: ١. قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وأرضاه (فمن لم يجد فصيام ثلاث أيام متتابعات). ٢. قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وأرضاه (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك). ٣. قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وأرضاه (والسارق والسارقة فقطعوا أيمانهما). ٤. قراءة أُبي بن كعب رضي الله عنه وأرضاه (فعدة من أيام أخر متتابعات).

- القراءة الشاذة الضعيفة السند إلى قارئها فإنه لا يحتج بها قولاً واحداً.
- القراءة الشاذة التي صح سندها ولم يتوافر فيها شروط القراءة الصحيحة المتواترة هل يحتج بها مادام صحت آحاداً ؟ على قولين:

القول	أصحابه	الدليل
ليست حجة	مالك، الشافعي، أحمد، الجويني، الغزالي، الآمدي، ابن الحاجب	أن النبي صلى الله عليه وسلم مأمورٌ بتبليغ ما أنزل الله عليه من القرآن إلى من تقوم الحجة بقولهم من الصحابة ممن هو حاضر حيٌ في ذلك الوقت، ولا يتصور من الصحابة أن يتفقوا على عدم نقل ما سمعوه منه صلى الله عليه وسلم
حجة (هذا هو الراجح)	مذهب الحنفية، الشافعي، أحمد، السرخسي، ابن قدامة، السبكي، ابن القيم	١. أن الناقل للقراءة الشاذة أحد الصحابة وهم عدول ثقات. ٢. أن ما يخبر به الصحابي على أنه قرآن إن لم يكن قرآناً فهو خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الصحابي ربما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم تفسيراً للقرآن فظنه قرآنا، ولاشك أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم حجة يجب الرجوع إليه، وعلى أدنى الاحتمالات فإن ما أخبر به الصحابي فهو مذهب له ورأي له، وهو حجة إذا لم يخالفه أحد من الصحابة على الرأي الراجح

❖ بعد ذكر الأقوال تبين أن الخلاف معنوي وأن القراءة الآحادية أو الشاذة حجة، وليس معنى الاختيار بأنها حجة يجب العمل بها أننا نقول أنها من القرآن، لا هي ليست من القرآن، فالقراءة الشاذة أو الآحادية ليست بقرآن قطعاً، لكنها حجة يعمل بها إذا صحت روايتها عن الصحابي ومن ثمرات هذا الخلاف :

- الخلاف في وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين؟
  - من أوجبه استدل بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) (الحنفية، الحنابلة)
  - من لم يوجبه استدل بإطلاق الآية وعدم تقييدها بالتتابع، لأن القراءة الشاذة عندهم ليست بحجة (المالكية، الشافعية)
- الخلاف على من تلزم النفقة من القرابة؟
  - واجبة على كل ذي رحم محرم واستدلوا بقراءة ابن مسعود (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك) (الحنفية)
  - واجبة على القريب الوارث واستدلوا لإطلاق الآية (وعلى الوارث مثل ذلك) (الحنابلة)
  - لا تجب إلا على الوالدين والمولودين (المالكية والشافعية)

- مسألة في قول ابن قدامة رحمه الله (وربما أبدل لفظةً بمثلها ظناً منه أن ذلك جائز، كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه يجوّز مثل ذلك) يعني كأن ابن قدامة رحمه الله يشير إلى أن ابن مسعود رضي الله عنه يجيز أن يبدل لفظة من القرآن يعني يجيز رواية القرآن بالمعنى والقضية التي نريد توضيحها هي نسبة جواز رواية القرآن بالمعنى لابن مسعود هل هذه نسبة صحيحة أو غير صحيحة نجيب عن هذه المسألة من خلال هذه النقطتين:

✓ لاشك أن ابن قدامة صرح بعدم جواز إبدال لفظة من القرآن بمثلها وإن جاز ذلك في السنة عند كثير من أهل العلم فإن ذلك لا يجوز في القرآن.

✓ قول ابن مسعود (إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدهم هلمّ وتعال وأقبل)، ففهم ابن قدامة رحمه الله وغيره من هذا الأثر أن ابن مسعود رضي الله عنه يرى جواز أن تبدل ألفاظ القرآن بما يقاربها في المعنى، والأمر ليس كذلك قطعا، وهذا الأثر غاية ما فيه أن ابن مسعود رضي الله عنه أراد التمثيل بنوع التغاير والاختلاف الواقع بين الأحرف السبعة المنزلة، وأنه ليس هناك تضاد ولا تناقض في المعنى بين حرف وآخر، فالاختلاف بين الأحرف السبعة اختلاف تنوع في اللفظ دون المعنى، كقول (أقبل وهلم وتعال).

"الحلقة الثانية والعشرون"

	الحقيقة	المجاز
لغةً	تطلق على عدة معان منها إحكام الشيء وصحته، الوجوب، الثبوت، اللزوم، التيقن، القطع، غاية الشيء، منتهاه.	يقول ابن فارس الجيم والواو والزاي أصلان أحدهما وسط الشيء والآخر قطع الشيء، فأما الوسط فجوز كل شيء وسطه، والأصل الأخر جُزت الموضع سرت فيه وأجزته خالفته وقطعته.
اصطلاحاً	اللفظ المستعمل في ما وضع له أولاً.	عرفه ابن قدامة بقوله هو اللفظ المستعمل في غير موضعه الأصلي على وجهٍ يصح.

- الغائط في اللغة هو المكان المنخفض.

- هل في القرآن مجاز أو لا؟ على قولين:

القول	أصحابه	الدليل
في القرآن مجاز	الجمهور	١. قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها). ٢. قوله تعالى (فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه). ٣. قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة). ٤. قوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط). ٥. قوله تعالى (إن الذين يؤذون الله ورسوله).
ليس في القرآن مجاز	أحمد، الخرزي، أبو الفضل، ابن حامد، أبي إسحاق، ابن خويزم، داوود الظاهري، ابن حزم، ابن تيمية، ابن القيم، الشنقيطي)	١. أن تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث، لم ينطق به أحد من السلف. ٢. أن من الفروق بين المجاز والحقيقة أن المجاز يجوز نفيه دون الحقيقة فلا يجوز نفيها. ٣. أن المجاز إنما يصار إليه عند العجز عن الحقيقة، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك. ٤. أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع لمعنى، ثم بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه وقد يستعمل في غير موضوعه، وهذا إنما يصح على القول بأن اللغات اصطلاحية (هذا قول أبي هاشم الجبائي المعتزلي)

"الحلقة الثالثة والعشرون"

- اتفق أهل العلم على أنه ليس في القرآن كلام مركب على أساليب غير العرب، فالقرآن ليس فيه أسلوب غير أسلوب العرب، هذا بالاتفاق.
- اتفق العلماء على وجود ألفاظ الأعلام الأعجمية في القرآن، كـ(هود ونوح وعمران ولوط وغيرها).
- اختلف أهل العلم هل في القرآن ألفاظ غير عربية أي ألفاظ أعجمية غير ألفاظ الأعلام، هل هي موجودة في القرآن أو لا؟ على ثلاث أقوال :

القول	أصحابه	الدليل
ليس في القرآن ألفاظ بغير العربية مطلقاً.	الجمهور، أبو يعلى، مجد الدين، ابن تيمية جد شيخ الإسلام، الكلوذاني، الباقلاني، الباجي.	١. قوله تعالى (ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا) ولفظة (لو) حرف امتناع لوجود. ٢. قوله تعالى (إنا أنزلناه قرآناً عربياً). ٣. قوله تعالى (بلسان عربي مبين). ٤. إن الله تحدى كفار العرب بأن يأتوا بسورة من مثله ولا يتحداهم بما ليس من لسانهم. قوله تعالى (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن)، قوله تعالى (قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات).
أن في القرآن ألفاظاً بغير العربية.	ابن عباس، عكرمة، مجاهد، سعيد بن جبير، عطاء، ابن الحاجب ، ابن عبد الشكور.	قوله تعالى (إنا ناشئة الليل) وناشئة أصلها حبشي (إستبرق) (سجيل) أصلها فارسي، (مشكاة) قالوا أصلها هندي، و(قسطاس) أصلها رومي.
أن ما في القرآن من ألفاظ أعجمية: إنما هو باعتبار أصلها؛ فأصلها أعجمي، ثم عرَّبتها العرب واستعملتها.	ابن عطية، ابن قدامة	(هذا هو الراجح)

"الحلقة الرابعة والعشرون"

	المحكم	المتشابه
لغةً	يطلق على الإتقان، الفصل، القضاء، المنع، وغيرها.	يطلق على المشاركة، الالتباس.

- قال تعالى (كتاب أحكمت آياته) كون القرآن كله محكماً هو اتصاف جميعه بالإحكام الذي هو الإتقان.
- قال تعالى (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً) كون القرآن كله متشابهاً أن آياته يشبه بعضها بعضاً في الإعجاز والصدق والسلامة من العيوب.
- قال تعالى (هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) ومعنى أن منه آياتٌ محكمات وأخر متشابهات اختلف فيها أهل العلم اختلافاً كثيراً، وسبب الخلاف هنا هو الخلاف في نوع الواو الواردة في قول الله تعالى الواو هنا في (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) هل هي عاطفة أو استئنافية؟ هذا هو سبب الخلاف بين أهل العلم في معنى الإحكام والتشابه في الآية، وقد اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال كثيرة منها :

القول	أصحابه	الدليل
أن المحكم هو المفسر، وهو الذي لا يحتاج إلى بيان، والمتشابه هو المجمل.		
أن المحكم هو ما عرف معناه الجميع جميع الناس، لأنه لا تعارض فيه ولا تعارضه آيات آخر أو نحو ذلك، وأن المتشابه فهو ما يعرفه العلماء المحققين كالآيات التي ظاهرها التعارض.		
أن المتشابه هو الحروف المقطعة في أوائل السور مثل"آلم" "آلر" وغيرها، وأن المحكم ما عدا ذلك.		
أن المحكم هو الوعد والوعيد والحرام والحلال، والمتشابه هي القصص والأمثال.		
أن المراد بالمحكم ما عُرف المراد به وفُهم معناه وتفسيره، والمراد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه. **(هذا هو الراجح)**	جابر، الشعبي، سفيان الثوري، القرطبي، ابن قدامة	قرأ جمهور القراء من الصحابة بالوقف في قوله تعالى: "إلا الله" وأن الواو بعدها "استئنافية" والراسخون "مبتدأ"، قال تعالى (هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ).

للقول الأخير قرائن ترجحه هي:

القرينة الأولى: أنه سبحانه لو أراد عطف الراسخين على لفظ الجلالة لقال: (ويقولون آمنا به) بالواو وهذه قرينة لفظية يعني لقال "هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ"،يعني الله هو الذي يعلم والراسخون يعلمون لو كان المتشابه معلوم لقال: (ويقولون آمنا به) ما قال: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ).

القرينة الثانية: وهي قرينة معنوية أن الله ذم مبتغي التأويل، ولو كان ذلك معلوما للراسخين لكان مبتغيه ممدوحاً لا مذموماً الله قال: "هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ" هذا ذم اتباع ما تشابه منه.

القرينة الثالثة: هي قرينة معنوية أيضاً أن قولهم "آمنا به" يدل على نوع تسليم لشيء لم يقفوا على معناه. هذا الذي يتضح من الآية "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ" قف "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ" فكأنهم شيء ما يعلمون تأويله فيفوضون أمره إلى الله، وهذا الواضح من الآية، هو الذي يمشي مع سياق الآية، أن قولهم آمنا به يدل على نوع تسليم لم يقفوا على معناه لاسيما وأنهم أتبعوا ذلك بقولهم "كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا" أي المحكم والمتشابه، فذكرهم لربهم هاهنا يدل على الثقة به والتسليم لأمره، إذن "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا" أي المحكم والمتشابه، ففيه نوع تسليم وتفويض يفهم من الآيات ولا يمكن دفعه، فهذا أيضاً قرينة قوية على أن المراد بالمتشابه هو ما استأثر الله بعلمه ولا يعلمه العلماء ولا غيرهم.

القرينة الرابعة: أن لفظة "أما" في قوله تعالى: "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ" هي لتفصيل وتقسيم الجمل كما هو معلوم، وذكرهم لهذه اللفظة في "الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ" مع وصفه إياهم باتباع المتشابه وابتغاء تأويله يدل على وجود قسم أخر يخالفهم في هذه الصفة وهم الراسخون في العلم، ولو كانوا يعلمون تأويله لم يخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل، الآن قوله جل وعلا "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ"، أين القسم الثاني؟ القسم الثاني هم هؤلاء الذين سيأتون "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ" هم القسم الثاني (يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) لا يبتغون تأويله مثل القسم الأول، لأن هذا مما أستأثر الله بعلمه.

- قال ابن قدامه والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله فهذا الكلام حقيقة من ابن قدامة لم يقصد فيه الإطلاق أن المتشابه هو آيات الصفات، لم يقصد هذا رحمه الله، وإنما أراد أن يبين أن كيفية هذه الصفات هي من المتشابه.

	النسخ
لغةً	١. الرفع و الإزالة (وهو لغوي) ١) رفع وإزالة إلى بدل: أي أن يقوم غيره مقامه (مثال: "سخت الشمس الظل" أي أذهبته) ٢) رفع وإزالة إلى غير بدل: أي ألا يقوم غيره مقامه (مثال: "فينسخ الله ما يلقي الشيطان" أي وساوسه تذهب) ٢. النقل والتحويل (وهو لغوي) ١) نقل مع عدم بقاء الأصل، أي مع عدم بقاء الأول (مثال: المناسخات في المواريث) ٢) نقل مع بقاء الأصل، أي مع بقاء الأول (مثال: قوله تعالى"إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون")
اختلف الأصوليون حقيقة في إطلاق هذين المعنيين على النسخ هل هو بطريق الحقيقة أو المجاز على ٤ أقوال هي: ١) أنه حقيقة في الإزالة، ومجاز في النقل. (الجمهور) ٢) أنه حقيقة في النقل ومجاز في الإزالة. (القفال الشاسي) ٣) أنه مشترك لفظي بينهما لاستعماله فيهما. (القاضي الباقلاني، عبد الوهاب. الغزالي) ٤) أنه مشترك معنوي بينهما أي متواطئ. (ابن المنير)	

"الحلقة الخامسة والعشرون والحلقة السادسة والعشرون"

- اختلف العلماء في تعريف النسخ في الاصطلاح ويرجع ذلك إلى أمرين:

١. أن البعض عرفه باعتبار الناسخ والبعض الآخر عرفه باعتبار النسخ ذاته.

٢. اختلاف العلماء في النسخ هل هو رفعٌ أو بيان. (الشرح: لو انهدمت الدار في أثناء السنة أو فسخ العقد في أثنائها لأي سبب من الأسباب قبل تمام المدة فيقال ارتفع العقد ولا يقال انتهى، لأنه باقي له مدة، إذن فالقضية الأولى بيان والثانية رفع، إذن انتهاء مدة العقد هذا يسمى بيان، وارتفاع العقد قبل انتهاء مدته هذا يسمى رفع) واختلف العلماء في النسخ هل هو رفع أو بيان على ٣ أقوال:

١) النسخ رفع. (جمهور الأصوليين، ابن قدامة)

٢) النسخ بيان. (الفقهاء، الرازي، البيضاوي، الجويني، القرافي)

٣) أن النسخ بيان لمدة الحكم المنسوخ في حق الشارع، وهو رفع لذلك الحكم بحكم آخر بحق المكلفين، على ما كان معلوما عندهم لو لم ينزل الناسخ. (الحنفية، الدبوسي)

	تعريف النسخ اصطلاحاً
اصطلاحاً	التعريف الأول: قال القاضي عبد الجبار المعتزلي هو الخطاب الدال على أن مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه لولاه لكان ثابتاً. ولنا على هذا التعريف ملاحظات: ١. أن هذا تعريف للناسخ الذي هو الخطاب، لا تعريف للنسخ ذاته الذي هو رفع الحكم أو اللفظ. ٢. أنه غير جامع. ٣. قولهم "مثل الحكم الثابت" لماذا لم يقل في التعريف "الحكم الثابت" مباشرة دون كلمة (مثل)؟ فلا معنى للمثلية هنا لأن النسخ إنما رفع الحكم الثابت نفسه لا مثله طبعاً قالوا هذا القول لأمرين: ١) المعتزلة يقولون تشترط الإرادة في الأوامر أما الأشاعرة لا يرون اشتراط الإرادة في الأوامر أما أهل السنة يفرقون بين الإرادة الدينية الشرعية وبين الإرادة الكونية القدرية، فتشترط الإرادة في الإرادة الدينية الشرعية في الأمر أما الإرادة الكونية القدرية فإنها لا تشترط. ٢) المعتزلة يرون أن التحسين والتقبيح راجع إلى ذات الفعل ويعرف بالعقل أما الأشاعرة يرون أنه لا حسن ولا قبح إلا بالشرع والعقل لا مدخل له أما أهل السنة يقولون أن حسن الأفعال وقبحها ثابت بالعقل والأفعال منها ما هو حسن وقبيح يعرفه العقلاء.
	التعريف الثاني: قال ابن قدامة قال قوم من الفقهاء هو كشف مدة العبادة بخطاب ثان. ولنا على هذا التعريف ملاحظات: ١. أنه غير جامع. (مثال: أمر الله إبراهيم بذبح ابنه ثم نسخ ذلك قبل أن يذبحه) ٢. أنه غير مانع. (مثال: قوله تعالى"ثم أتموا الصيام إلى الليل")

	التعريف الثالث: قال ابن قدامة هو رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخي عنه. **شرح التعريف:** (رفع الحكم) أي الحكم الشرعي وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييرا. (رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم) احترز به ابن قدامة عن الخطاب الدال على ارتفاع حكم البراءة الأصلية. (بخطاب متعلق برفع الحكم) احترز به ابن قدامة عن الموت والمرض ونحوه ذلك من الأعذار الدالة على ارتفاع الأحكام لكنها ليست بخطاب. (متراخي عنه) أي متأخر عنه، واحترز به ابن قدامة رحمة الله عن الخطاب المتصل كالاستثناء والشرط والغاية ونحو ذلك. **ولنا على هذا التعريف ملاحظات:** ١. أنه غير جامع. ٢. أنه لا يشمل نسخ التلاوة دون الحكم.
	التعريف الرابع: رفع حكم شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب أو السنة مع تراخيه عنه. **شرح التعريف:** (أو لفظه) جيء بها ليشمل نسخ التلاوة دون الحكم. **(هذا هو الراجح)**

- الفروع لا تظهر فيها العقائد، أما الأصول فتظهر فيها العقائد في الغالب.

"الحلقة السابعة والعشرون والثامنة والعشرون"

- البداء: عرفه الجرجاني بأنه ظهور الرأي بعد أن لم يكن.
- الركن: هو ما لا يقوم الشيء إلا به، أو جزء الماهية أو جزء الحقيقة، يعني لو تعطل ركن من هذه الأركان لما صح قضية النسخ.

ت	أركان النسخ
١	الناسخ ويطلق الناسخ على ٤ أمور: ١. يطلق على الله جل وعلا. (الجمهور يقول أنه إطلاق حقيقي في الله ومجازي في غيره) ٢. يطلق على الحكم الذي يرتفع به غيره. (إطلاق مجازي) ٣. يطلق على الطريق المعرّف للنسخ، سواء كان قرآنا أو سنة أو إجماع. (المعتزلة يقولون أنه حقيقي في الطريق المعرف للنسخ، مجازي في غيره) ٤. يطلق على من يعتقد النسخ، أي من يعتقد نسخ الحكم.
٢	المنسوخ وهو الركن المزال
٣	المنسوخ عنه وهو المكلف المتعبد بالعبادة المزالة.
٤	المنسوخ به وهو اللفظ أو الخطاب أو الدليل الرافع لغيره.
٥	النسخ وهو الرفع أو هو النسبة بين هذه المسميات السابقة وهو استعمال الناسخ المنسوخ به في إزالة الحكم المنسوخ.

شروط النسخ	
متفق عليها	محل اختلاف
١. أن يكون المنسوخ شرعياً لا عقلياً. ٢. أن يكون الناسخ بدليل شرعي من الكتاب والسنة. ٣. أن يكون الناسخ متراخياً عن المنسوخ يعني متأخرا عنه. ٤. أن لا يكون الخطاب المنسوخ حكمه مقيداً بوقت.	١. أن يكون الناسخ قد ورد بعد دخول وقت التمكن من الامتثال. ٢. أن يكون الناسخ مثل المنسوخ أو أقوى منه بحيث لا يكون أضعف منه. ٣. أن يكون المنسوخ مما لا يدخل فيه الاستثناء والتخصيص. ٤. أن يكون الناسخ والمنسوخ نصيين قطعيين أو قاطعين. ٥. أن يكون الناسخ مقابلاً للمنسوخ مقابلة الأمر للنهي، والمضيق للموسع. ٦. أن يكون النسخ إلى بدل أي لا بد لبدل للمنسوخ، لا ينسخ بلا بدل. ٧. أن يكون النسخ في الأحكام لا في الاعتقادات ولا في الأخبار إلا إذا اقتضت حكماً.

- الفرق بين النسخ والتخصيص:

التخصيص	النسخ
بيان أن المخصوص غير مراد باللفظ. مثال: (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ)	يُخرج ما أريد باللفظ الدلالة عليه. مثال: (إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً)
لا يشترط تراخيه.	يشترط تراخيه.
لا يدخل في الشيء الواحد.	يدخل في الشيء الواحد.
يجوز بغير خطاب. كالتخصيص بالقياس وبالحس وبالعرف المقارن للخطاب وبالقرائن، مثال: (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا) هل الريح هنا دمرت كل شيء؟ الحس أخرج لنا مثلاً الجبال وبعض الأشياء التي لم تدمر، إذن بعض أهل العلم يقول يجوز التخصيص بالحس.	لا يكون إلا بخطاب جديد.
يدخل في الإنشاء وفي الخبر.	لا يدخل الأخبار على الصحيح وإنما هو في الإنشاء فقط، يعني في الأوامر والنواهي.
يبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته.	لا يبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته.
أن التخصيص في المقطوع به يعني الشيء اليقيني الذي ثبوته مقطوع به فإنه جائز بالقياس وخبر الواحد وسائر الأدلة التي يسمونها ظنية.	أن النسخ في المقطوع به لا يجوز إلا بمثله.

"الحلقة التاسعة والعشرون"

- المسلمون مجمعون على ثبوت النسخ عقلاً وشرعاً ولم يرد خلاف فيما أعلم إلا عن أبي مسلم الأصفهاني محمد بن بحر المعتزلي، فقد نقل عنه أنه منعه سمعاً لا عقلاً. وقد اختلف النقل عنه اختلافاً كثيراً، فقد نقل عنه ذلك، وقد نقل عنه أنه يمنع ذلك في الشريعة الواحدة، وقيل أنه يمنعه بين الشرائع، وقيل أنه يمنعه في القرآن خاصة، والتحقيق أنه لا يمنعه، وإنما الخلاف معه اختلاف في التسمية، فهو يسميه تخصيصاً في الزمن ولا يسميه نسخ، فالخلاف معه في العبارة فقط في التسمية فحسب، محمد بن بحر الأصفهاني يقول لا نسميه نسخ وإنما نسميه تخصيصا في الأزمان، وعلى هذا فالنزاع معه لفظي فقط.
- الأدلة العقلية على ثبوت النسخ:
  ١. أنه يجوز عقلا أن يكون الشيء مصلحة في زمان دون زمان، فتكون مصلحة العباد في تكليفهم بأمر من الأمور في وقت من الأوقات، ثم تكون مصلحتهم في نسخ ذلك التكليف عنهم في وقت آخر بعده.
  ٢. يجوز عقلاً أن يعلم الله مصلحة عباده في أن يأمرهم بأمر مطلق حتى يستعدوا فيثابوا بسبب العزم على الفعل، ثم يخففه بالنسخ ابتلاءً واختباراً.
  ٣. أن الجواز لازم الوقوع، وقد وقع النسخ شرعاً.
- أدلة الوقوع الشرعية على ثبوت النسخ للرد على المخالف من المسلمين وعلى العيسوية الذين يؤمنون بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم:
  ١. قوله تعالى (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) أن الله تعالى ذكر ناسخا ومنسوخا، وهذه الآية تدل على وقوع النسخ صراحة.
  ٢. قوله تعالى (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ) وجه الدلالة أن تبديل حكم الآية أو لفظها بغيره هو النسخ (بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ) هذا هو النسخ وقد ذكر الله وقوعه.
  ٣. وقائع النسخ المتعددة الكثيرة في كتاب الله تعالى، مثل (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ) عدة المتوفى عنها زوجها كانت سنة كاملة، نسخت بالآية (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) فنسخت عدة المتوفى عنها زوجها من الاعتداد بحول إلى الاعتداد بأربعة أشهر وعشرا.
  ٤. نسخ الوصية للوالدين بآية الميراث
  ٥. قوله تعالى (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) في شريعة اليهود كان عندهم طيبات أحلت لهم، لكن لّما ظلموا أنفسهم وحصل منهم ما حصل حرم الله عليهم الطيبات، و"تحريم ما أحل" هو النسخ، فهو موجود حتى في شريعة اليهود منطلقا من الآية.
  ٦. نسخ التوجه إلى بيت المقدس.
  ٧. الإجماع فقد أجمعت الأمة على أن شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قد نسخت ما خالفها من شرائع الأنبياء قبله عليه الصلاة والسلام.
- أدلة الوقوع الشرعية على ثبوت النسخ التي يستدل بها على من ينكر الشريعة ولا يؤمنون بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم:
  ١. أن نكاح الرجل أخته حرم في شرع موسى بعد أن كان جائزا في شرع آدم.
  ٢. الجمع بين الأختين حرم بعد أن كان حلالا في شرع يعقوب.
  ٣. نكاح الرجل بعضه كان حلالاً في شرع آدم، لذلك نكح آدم بعضا منه، التي خلقت من ضلعه وهي أمنا حواء.

"الحلقة الثلاثون والحلقة الحادية والثلاثون"

- أدلة منكري النسخ:
  ١. أن النسخ يدل على البداء، وهذا محال في حق الله تعالى فإذن النسخ لا يثبت ولا يصح، لأنه قد لزم منه المحال، وما لزم منه المحال فهو باطل.
  ٢. أن الله إذا أمر بشيء فقد أراده، وإذا نهى عنه صار غير مراد وهذا محال، فما أدى إليه فهو باطل.
  ٣. أن الله إذا أمر بشيء دل على حسنه، فإذا نهى عنه أدى إلى أن ينقلب الحسن قبيحاً وهو محال.
- أنواع النسخ:
  ١. نسخ التلاوة دون الحكم.
  ٢. نسخ الحكم دون التلاوة.
  ٣. نسخ التلاوة والحكم معاً.

القائلين بذلك	أنواع النسخ	الدليل
الجمهور	نسخ التلاوة دون الحكم نسخ الحكم دون التلاوة نسخ التلاوة والحكم معاً	١. الأدلة العقلية: ١) جواز تلاوة الآية وكتابتها في القرآن وانعقاد الصلاة بها أحكام من أحكام الآية، وكل حكم فهو قابل للنسخ، وكذلك من الأحكام تعلقها بالمكلف في الحكم الشرعي من الإيجاب وغيره، فهو حكم أيضا يقبل النسخ، وعلى ذلك فعندما يأتينا نوع من الأنواع في نسخ تلاوة دون الحكم فهذا قابل للنسخ، نسخ الحكم دون التلاوة فهو مما هو قابل للنسخ، فعلى كل حال الآية تلاوتها هذا حكم من الأحكام، يجوز نسخه ويبقى بقية أحكام الآية الأخرى، الحكم الوارد في الآية: يجوز نسخه وإن بقيت تلاوتها، كذلك لو نسخ الحكم والتلاوة معاً فهذا أيضا وارد، فهذا الدليل يجوّز نسخ الحكم أو التلاوة أو هما معاً لأن كل ذلك يترتب عليه أحكام ويمكن لهذه الأحكام أن تنسخ. ٢) تلاوة الآية حكمٌ مثاب عليه بالإجماع، وما يترتب على الآية من الوجوب والتحريم وغير ذلك حكما آخر، وإذا كانا حكمين؛ جاز أن يكون إثباتهما مصلحة في وقت ومفسدة في وقت، وألاّ يكون إثبات أحدهما مصلحة مطلقا، وإثبات أحدهما مصلحة في وقت دون وقت، وإن كانا كذلك جاز رفعهما معا أو رفع أحدهما دون الآخر، فقد يكون المصلحة التي قد يراعيها جل في علاه أن ينسخ الحكم ويبقى التلاوة أو ينسخ التلاوة ويبقى الحكم أو ينسخهما معا، لأن في علمه تعالى أن المصلحة في ذلك، فحينئذ لا مانع، من الناحية العقلية لا مانع من ذلك، من ناحية الجواز العقلي عندما نتكلم عليه نتكلم عن الإمكانية، أما الوقوع فليس لنا أن نتكلم عنه والثبوت ليس لنا أن نتكلم فيه إلا بالأدلة الشرعية، لكن نقول ذلك لا معنى لاستحالة ذلك، هذا ممكن ولا حرج فيه ولا معنى للقول أنه ممتنع. ٢. الأدلة النقلية: ١) نسخ التلاوة دون الحكم. مثال: آية الرجم. ٢) نسخ الحكم دون التلاوة. مثال: (مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) نسخت بـ (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)، (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) نسخت بـ (يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ). ٣) نسخ الحكم والتلاوة معاً. مثال: عن عائشة رضي الله عنها قالت (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمسٍ معلومات).
قلة من المعتزلة	عدم جواز نسخ التلاوة دون الحكم	إن اللفظ إنما أنزل ليتلى وليثاب عليه، فكيف يرفع؟! إذ لو رُفع لنتفت حكمة إنزاله.
	عدم جواز نسخ الحكم دون التلاوة	إن اللفظ دليل على الحكم، وكيف يرفع المدلول مع بقاء الدليل.

- نسخ الأمر قبل التمكن من الامتثال وصورته أنه الله عز وجل يأمر بأمر وقبل أن يتمكن المكلف من الامتثال يُنسخ الأمر، العادة في قضايا النسخ أن يكون المنسوخ يُعمل به فترة من الزمن، ثم بعد العمل به يُنسخ ويُرفع حكمه لكن هنا يُنسخ قبل قبل أن يتمكن المكلف من الامتثال.

نسخ الأمر قبل التمكن من الامتثال		
حكمه	أصحابه	الدليل
جائز	الجمهور	• أنه لا يمتنع أن يكون الشيء مصلحة في زمان دون زمان، ولا يبعُد أن يعلم الله مصلحة عباده في أن يأمرهم بأمر مطلق حتى يستعدوا له، فيثابوا بسبب العزم عليه، ثم ينسخ ذلك عنهم قبل أن يفعلوه، هذا غير بعيد وغير محال أن يقع ذلك. (دليل عقلي) • قصة إبراهيم عليه السلام في ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام. (دليل شرعي)
غير جائز	المعتزلة، الصيرفي، الكرخي، الجصاص، الماتوريدي، الدبوسي، التميمي.	• أن نسخ الأمر قبل التمكن من الامتثال يفضي إلى أن يكون الشيء الواحد مأموراً به منهياً عنه، حسناً قبيحاً، مصلحةً مفسدةً في وقت واحد. الرد عليهم: (لا يمتنع أن يكون مأموراً به من وجه، ومنهياً عنه من وجه أخر، كما يؤمر بالصلاة مع الطهارة وينهى عنها مع الحدث | ونقول أن هذا الأمر والنهي كان في حالين ولم يكن في حالٍ واحد). • أن الأمر والنهي كلام الله، وكلام الله قديمٌ عندكم، فكيف يأمر بالشيء وينهى عنه في وقت واحد. الرد عليهم: نقول لم يأمر بالشيء وينهى عنه في وقت واحد بل هو في حالين | ونقول أن كلام الله نعم جنسه قديم أزلي، فهو متكلم جل وعلا في الأزل، لكن آحاده حادثه، بمعنى أنه يتكلم متى شاء جل في علاه، تكلم ويتكلم وسيتكلم متى شاء فهو قديم الجنس حادث الآحاد أي في الكلام وهذا يتصور للامتحان بشرط التراخي.

تأويلات المعتزلة لقصة إبراهيم عليه		
التأويل	مناقشته من وجه عام	مناقشته من وجه خاص
أن ذلك كان مناما لا أصل له		أن منامات الأنبياء حق وأنه لو لم يكن له أصل لما تله للجبين ولما قال ابنه افعل ما تؤمر.
أن إبراهيم لم يؤمر بالذبح وإنما كلف العزم على الفعل لامتحانه.		• أن الله سماه ذبحاً ما قال إني أعزم على ذبحك. • أن العزم لا يجب ما لم يعتقد وجوب المعزوم عليه.
أن هذا الذبح لم يُنسخ، بل قلب الله عنق إسماعيل نحاساً.		ذلك أمرٌ بما يُعلم امتناعه ويُعلم استحالته، وهو من باب تكليف ما لا يطاق.
أن إبراهيم كان مأموراً بالإضجاع ومقدمات الذبح.		الإضجاع ومقدمات الذبح لا تسمى ذبحاً لا لغة، ولا عرفاً لا يسمى الذي يحد الشفرة ويتل للجبين لا يسمى هذا ذابح.
أن إبراهيم قد ذبح فعلاً لأمر الله له لكن الجرح اندمل والتئم.		لو صح التئام الجرح لكان معجزة ولنقلت ولما قال الله صدق الرؤيا ولقال حققت.
قالوا أنه قال أرى في المنام أني أذبحك يعني في المستقبل.		الملك لما جاء عند يوسف عليه السلام قال إني أرى في المنام سبع بقرات سمان فعبّر بأرى عن رأيت.

- **الحكمة من نسخ الأمر قبل التمكن من الامتثال:**

١. الابتلاء والاختبار.

٢. استصلاح من الله لخلقه.

"الحلقة الثانية والثلاثون والحلقة الثالثة والثلاثون"

- **الزيادة على النص هل هي نسخ ؟** الزيادة على النص في الحقيقة ثلاث مراتب:

الزيادة على النص			
مراتبها	أقسامها	الدليل	الحكم
ألا تتعلق الزيادة بالمزيد عليه	أن تكون الزيادة من غير جنس المزيد عليه.	زيادة الصلاة على الصوم أو الحج	ليست نسخ
	أن تكون الزيادة من جنس المزيد عليه.	زيادة صلاةٍ على الصلوات الخمس	الأحناف العراقيون نسخ الجمهور ليست نسخ (القول الصحيح)
أن تتعلق الزيادة بالمزيد عليه تعلق الجزء ببقية الأجزاء على وجهٍ لا تكون هذه الزيادة شرطاً.		أن النسخ رفعٌ للحكم الثابت بدليل شرعي، والحكم هاهنا باقٍ لم يرتفع، وإنما زيد عليه شيءٌ آخر، والزيادة عليه لا تقتضي رفعه فثبت أن الزيادة ليست نسخا. مثال: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)، (كانت الصلاة ركعتين).	الجمهور ليس نسخ
		أن الجلد مثلاً في الزنا كان هو الحد كاملاً يجوز الاقتصار عليه، ويتعلق به التفسيق ورد الشهادة وما إلى ذلك من أحكام، وقد ارتفعت هذه الأحكام بالزيادة فثبت أن الزيادة على النص في هذه المرتبة نسخ، مادامت ارتفعت به أحكاماً	الأحناف نسخ
أن تتعلق الزيادة بالمزيد عليه تعلق الشرط بالمشروط بحيث يكون وجود المزيد عليه بدون الزيادة وعدمه واحداً.		أن النسخ في حقيقته رفعٌ للحكم الشرعي أو لفظه بدليل أو الخطاب بمجموعه كله، والدليل أو الخطاب اقتضى الوجوب والإجزاء، والوجوب باقٍ بحاله وإنما ارتفع الإجزاء، وهو بعض ما اقتضى اللفظ، فهو كرفع المفهوم وتخصيص العموم.	الجمهور ليس نسخ
		أن حكم المزيد عليه الإجزاء والصحة وقد ارتفع، الآن الطواف كان حكمه قبل زيادة اشتراط الطهارة أنه مجزئ بدون طهارة وصحيح بدون طهارة، ثم بعد أن جاء زيادة اشتراط الطهارة في الطواف أصبح الطواف غير مجزئٍ بدون طهارة وغير صحيح بدون طهارة. **الرد عليهم:** أن هذا الكلام يصح أن نقول انه نسخ في حالة لو ثبت الإجزاء بالطواف من دون طهارة واستقر هذا الحكم ثم جاء بعد ذلك زيادة شرط الطهارة ولكن لم يثبت دليل على أن الطواف كان صحيحا بدون طهارة ولم يرد الا دليل ابن عباس(الطواف بالبيت صلاة ...) وإن كانت الزيادة على النص نسخ عند الأحناف فإن هذا خبر الواحد ولا ينسخ به القرآن أما بالنسبة لأصحاب الشافعي فنقول لهم أن هذا لايصح منهم لأنهم خالفوا قاعدتهم ووافقوا الحنفية في النسخ.	الأحناف والغزالي وبعض الشافعية نسخ
القول الراجح في هذه المسألة والله أعلم هو أن الزيادة على النص ليست بنسخ على اختلاف مراتبها			

- **نسخُ جزءُ العبادة المتصل بها أو شرطها هل هو نسخ لجملة العبادة؟**

نسخ شرط العبادة: **مثال:** استقبال بيت المقدس، كان شرطاً في صحة الصلاة، ثم نسخ، فهل هذا نسخٌ للعبادة وهي الصلاة أم لا ؟

نسخ جزء العبادة: **مثال:** نسخ عشر رضعات معلومات أنهن يحرمن وتصبح المحرمية ويصبح ما يترتب على أحكام الرضاع وهو نفس ما يترتب على أحكام النسب في المحرمية، لمّا نسخ العشر بخمس إذن هذا نسخ لجزء الحكم الشرعي، هل هو نسخ للرضاع أم لا ؟

اختلف أهل العلم في هذه مسألة نسخ جزء العبادة المتصل بها أو شرطها على قولين:

١. ليس نسخ لجميع العبادة بل هو رفع لذلك الجزء وذلك الشرط فقط. (الجمهور) **الدليل:** إن الشرط والجزء قد نسخ، والحكم قد بقي على ما كان عليه، كما في استقبال بيت المقدس فهو شرطٌ لصحة الصلاة وقد نسخ، لكن حكم الصلاة لم ينسخ، كذلك نسخ عشر رضعات يحرمن بخمس رضعات فهو نسخٌ لجزء الحكم، ومع ذلك حكم الرضاع المطلق لم يرتفع بل بقي التحريم بالرضاع كما كان.

٢. نسخ لجميع العبادة. (الحنفية، بعض الشافعية كالغزالي، بعض المتكلمين) **الدليل:** أن الاقتصار على الحكم بدون ذلك الجزء أو الشرط كان ممنوعاً لا يعتد معه بذلك الحكم، وأما بعد النسخ فإن الحكم تامٌ بدون ذلك الجزء أو الشرط، وهذا هو النسخ لو جاء واحد أول في الرضاع ورضع ست رضعات هل يحصل التحريم بالرضاع؟ لا، لكن لو رضع ست بعد أن حصل النسخ؟ يحصل التحريم، إذن تغير الحكم هنا كذلك في الصلاة لو جاء واحد واستقبل أي جهة من الجهات قبل النسخ مثلا استقبل الكعبة، كانت ستكون صلاته باطلة، لأنه لم يستقبل بيت المقدس، لمّا حصل الناسخ فإن صلاته صحيحة لأنه استقبل البيت الحرام، إذن تغير الحكم، عاد على الصلاة بالإبطال أصبحت الصلاة باطلة لأنه اختل فيها هذا الأمر بعد النسخ **الرد عليهم:** نقول أن ذلك الشرط أو ذلك الجزء كان في وقت تشريعه رافعاً للبراءة الأصلية، فلمّا نُسخ رجع سقوطه إلى حكم البراءة الأصلية، والباقي كان مشروعاً ولم يزل.

- **مسألة نسخ العبادة إلى غير بدل على قولين:**

١. يجوز نسخ العبادة إلى غير بدل. (الجمهور) من أدلتهم:
   - (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروها). **الرد عليهم:** أنه نسخ إلى بدلٍ خير منه، وهو التخيير بين الادخار والإنفاق المذكور في الأحاديث.
   - قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً).
   - أن حقيقة النسخ الرفع والإزالة كما في نسخت الريح الأثر.

٢. لا يجوز نسخ العبادة إلى غير بدل. (أكثر المعتزلة، بعض الظاهرية، الشافعي، ابن تيمية، الشوكاني، الشنقيطي) من أدلتهم:
   - قوله تعالى (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا).
   - أنه ما من نسخ إلا وقع فيه بدل، ما وقع نسخٌ إلا وحصل بدلٌ للمنسوخ.

"الحلقة الرابعة والثلاثون"

- **مسألة النسخ بالأخف والأثقل :**

١. اتفق العلماء على جواز نسخ الحكم ببدل أخف منه (من أثقل إلى أخف)، **مثال:**
   ١) نسخ الاعتداد بالحول في قوله تعالى (مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) بقوله تعالى (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا).
   ٢) نسخ مصابرة الواحد بالعشرة من الكفار بمصابرة اثنين.

٢. اتفق العلماء على جواز نسخ الحكم ببدل مساوي له، **مثال:**
   ١) نسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى البيت الحرام.

٣. نسخ الحكم ببدل أثقل (من أخف إلى أثقل) على قولين:
   ١) جواز نسخ الحكم ببدل أثقل (الجهمور)، **أدلتهم:**

- لا يمتنع نسخ الحكم بأثقل منه بذاته ولا بغيرة، هذا غير ممتنع أن ينسخ الحكم ببدل أثقل منه أو مثله أو أخف منه، كلها جائزة، لله أن يفعل ما يشاء جل في علاه والحق أن التكاليف الشرعية فيها نوع تكليف، وفيها نوع مشقة، لكنها مشقة محتملة.
- أنه لا يمتنع أن تكون المصلحة في التدرج والترقي من الأخف إلى الأثقل كما في ابتداء التكليف. **مثال:**

١. التدرج في نسخ الخمر قال تعالى (تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا) ثم تدرج (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) ثم قال في الأخير (فهل أنتُم مُّنتَهُونَ).
٢. نسخ التخيير بين الفدية والصيام قال تعالى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) ثم نسخ بإلزام الصوم (فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ).
٣. نسخ جواز تأخير الصلاة وقت الخوف إلى وقت آخر أكثر أمناً إلى وجوب الإتيان بها حتى في حالة الخوف وفي حالة الحرب (فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ أَسْلِحَتَهُمْ).
٤. نسخ نكاح المتعة قوله صلى الله عليه وسلم (يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع...).
٥. نسخ إباحة الحمر الأهلية.

٦. نسخ حبس الزواني في البيوت قال تعالى (فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىَ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ) نسخت (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مائة جَلْدَةٍ).

٧. نسخ الأمر بترك القتال والإعراض عن الكفار في قوله تعالى (فأعرضوا عَنْهُمْ) (فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا) (وَأَعْرِضْ عَنْ الْمُشْرِكِينَ) نسخت بإيجاب الجهاد على الأمة في قوله تعالى (أُذن للذين يُقاتلون بأنهم ظلموا).

٢) عد جواز نسخ الحكم ببدل أثقل (بعض الظاهرية كأبي بكر ابن داوود)، أدلتهم:

- قوله تعالى (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) هنا الخيرية تقتضي التخفيف أي إن كان الأخير هنا بكثرة الأجر فإنه لا يجوز نسخها بالأخف، لأن الأثقل أكثر أجرا، والأكثر أجراً هو خير للمرء، وإن كان الأخف خيراً لسهولته فلا يجوز نسخها بالأثقل لأن هذا نفس الأجر، ومع ذلك الخيرية فيه أجر وسهل، هذا أخير للإنسان من الذي فيه نفس الأجر وهو أصعب. الرد عليهم: الناسخ كونه أثقل لا يعارض هذه الآية لأن الجزاء الشرط مناط بالخيرية، وليس مناط بالأخف أو الأيسر.
- قوله تعالى (يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (الآنَ خَفَّفَ اللّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مائة صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِائَتَيْنِ) (يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ). الرد عليهم: أنها وردت في صور خاصة أريد بها التخفيف، وليس فيها منع إرادة التثقيل لحيازة الأجر على ذلك
- إن الله رءوف بعبادة رحيم بهم فلا يليق به التشديد والتثقيل. الرد عليهم: نقول أن هذا لا يمنع من التكليف بالأثقل، كما ورد في التكليف ابتداء، ووجود الأمراض والفقر وأنواع العذاب لمصالح يعلمها الله ثم إن قولكم لا يليق به التشديد والتثقيل فيه سوء أدب مع الله فمن أنتم حتى تقولون يليق به ولا يليق به؟

"الحلقة الخامسة والثلاثون والسادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون"

- مسألة حكم من لم يبلغه الناسخ، هل هو نسخٌ في حقه على أقوال:

١. أن ذلك لا يكون نسخاً في حق من لم يبلغه (الحنابلة، الحنفية، المعتزلة، الآمدي)، أدلتهم:
   - أهل قباء بلغهم نسخ الصلاة إلى بيت المقدس وهم في الصلاة فاعتدوا بما مضى من صلاتهم.
   - أن النسخ إنما يكون بنزول الناسخ لا بالعلم، إذ العلم لا تأثير له إلا في نفي العذر

٢. أن ذلك يكون نسخاً في حق من لم يبلغه (بعض الشافعية، أحمد)

"الراجح والصحيح أنه يكون نسخاً في حق الجميع والجاهل يعذر بجهله"

- مسألة نسخ القرآن والسُنة المتواترة بمثلها والآحاد بالآحاد:

١. نسخ القرآن بالقرآن: اتفق العلماء على جواز نسخ القرآن بالقرآن. الدليل: الاعتداد بالحول في قوله تعالى (مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) بقوله تعالى بالاعتداد بأربعة أشهر وعشرا في قوله تعالى (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً).

٢. نسخ السنة بالسنة: اتفق العلماء على جواز نسخ السُنة بالسُنة المساوية لها سنداً يعني سُنة متواترة بمتواترة، وآحاد بآحاد، هذا جائز بالإجماع. الدليل: حديث (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزورها).

٣. نسخ السنة بالقرآن سواء كانت السنة آحادية أو متواترة (القرآن أقوى من السُنة، والسُنة إذا كانت متواترة أقوى من الآحادية) على قولين:

١) يجوز (أحمد، أصحاب أبي حنيفة، الشافعي، الجمهور). أدلتهم:
   - نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسُنة المتواترة بقوله تعالى (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ).
   - نسخ رد المسلمات إلى الكفار الثابت بالسُنة الآحادية بقوله تعالى (فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ).
   - نسخ تحريم المباشرة في ليالي رمضان الثابت بالسنة بقوله تعالى (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُواْ مَا كَتَبَ اللّهُ لَكُمْ) (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ).
   - نسخ تأخير صلاة الخوف الثابت في غزوة الأحزاب بقوله تعالى (وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاَةَ..)

٢) لا يجوز (الشافعي)، أدلتهم:
   - لو جاز نسخ السنة بالقرآن لكان الكتاب مبطلا لمبينه، وذلك باطل، فالقول بنسخ السنة بالقرآن باطل، الوظيفة العظمى للسنة أن تبين الكتاب. الرد عليهم: نقول أنه ليس كل القرآن محتاجاً إلى بيان، بعضه بيّن بنفسه ما يحتاج إلى بيان، بل فيه كثير مما هو بَيِّنٌ بنفسه، فحينئذ مبين السُنة يبين مجمل القرآن، ومبين القرآن ينسخ بعض السُنة فلا يكون القرآن مبطلا لمبينه حينئذ.

"الراجح جواز نسخ السُنة بالقرآن"

٤. نسخ القرآن بالسُنة المتواترة على قولين:

١. لا يجوز (الشافعي، أحمد، ابن تيمية)، أدلتهم:

- قوله تعالى (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) قالوا السنة لا تكون خيراً من القرآن ولا مثله. الرد عليهم: أن كلاً من الناسخ والمنسوخ من عند الله، يقوله سبحانه عن نبيه ومصطفاه (قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ) النبي صلى الله عليه وسلم يقول (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ) وظيفتي هي البلاغ أنا لا علاقة لي بالوحي هذا الوحي من الله ينزله عليّ في أي وقت يشاء وأنا أبلغ، كما أنه ليس المراد بالإتيان بآية أخرى خيرا منها (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) أي نأتي بخير من العمل السابق أو مثله ما نأتي بشيء أقل منه خيرية.
- قوله صلى الله عليه وسلم (القرآن ينسخ حديثي وحديثي لا ينسخ القرآن). الرد عليهم: الحديث موضوع ففيه رجل يسمى القمطري، وفيه رجل أيضا يسمى جيرون بن واقد الإفريقي وهؤلاء أحاديثهم منكره.

٢. يجوز (الجمهور، أبو حنيفة، مالك، أحمد،المعتزلة، الأشعرية، الظاهرية)، أدلتهم:

- الجواز العقلي أي أن الناسخ هو الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بوحي غير نظم القرآن وهذا مما لا يستحيل عقلاً.
- الوقوع الشرعي، مثال: قوله تعالى (فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ) نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم (قد جعل الله لهن سبيلا...) الرد عليهم: إن الله أمر بإمساكهن إلى غاية وهي أن يجعل الله لهن سبيلا، فالنبي صلى الله عليه وسلم بيّن ذلك السبيل، وليس ذلك بنسخ | نسخت الوصية للوالدين والأقربين بقوله صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث)، نسخت آية عشر رضعات يحرمن بما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت (كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرمن، فنسخن بخمس رضعات) ولو كان الخمس رضعات موجودة في القرآن لكان ظاهراً بين أيدينا. الرد عليهم: أن آية الوصية إنما نسخت بآية المواريث (يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ) ولم تنسخ بهذا الحديث.

"بهذا يظهر أن الخلاف لفظي في مسألة نسخ القرآن بالسنة المتواترة"

٥. نسخ القرآن والمتواتر من السنة بخبر الآحاد سيكون الكلام عن ذلك من ناحيتين:

١. الجواز العقلي (الجمهور)

٢. الوقوع الشرعي على ٣ أقوال:

- نسخ القرآن والمتواتر من السنة بخبر الآحاد غير جائز (الجمهور، ابن قدامة)، أدلتهم:
  - ✓ أن المتواتر قطعي السند، وخبر الآحاد دونه رتبة، والأقوى لا يُرفع بما دونه في الرتبة. الرد عليهم: لا تعارض بين خبرين مختلفي التاريخ لإمكان صدق كل منهما في وقته.
  - ✓ أنه فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أنها قالت (طلقني زوجي ثلاثاً...) فلما بلغ ذلك عمر يعني بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم قال (لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت وكان يجعل لها سكناً ونفقة). الرد عليهم: أنها ردت على عمر (بيني وبينكم كتاب الله) قال تعالى (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ) وهذا جعل الحق معها.
- نسخ القرآن والمتواتر من السنة بخبر الآحاد جائز مطلقاً (الظاهرية، ابن حزم، الشنقيطي)، أدلتهم:
  - ✓ أن أهل قباء قبلوا خبر الواحد في نسخ القبلة. الرد عليهم: غاية ما فيه قبول نقل خبر الواحد في النسخ، لأن الناسخ هنا القرآن لا خبر الواحد.
  - ✓ كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث آحاد الصحابة إلى أطراف دار الإسلام فينقلون الناسخ والمنسوخ، مما يدل على أن خبر الواحد حجة في نفسه. الرد عليهم: غاية ما فيه قبول نقل خبر الواحد في النسخ، لأن الناسخ هنا القرآن لا خبر الواحد.
  - ✓ أنه كما جاز التخصيص بخبر الواحد يجوز النسخ به. الرد عليهم: مردود بسبب الفرق بين التخصيص والنسخ.
  - ✓ الوقوع قالوا ثبت أن خبر الواحد ينسخ القرآن ومتواتر السُنة، مثال: قوله تعالى (قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أو دَمًا مَسْفُوحًا أو لَحْمَ خِنْزِيرٍ) نُسخ بعض دلالتها بالسنة الصحيحة حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل لحم الحُمر الأهلية. الرد عليهم: أن هذا لا نسلم وقوع النسخ في الآية، بل يقال إن ما جاء من المحرمات بعد ذلك يضم إلى الآية ويعطف عليها، ولا يمتنع وقوع الزيادة، وليس ذلك بنسخ.
- نسخ القرآن والمتواتر من السنة بخبر الآحاد جائز في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (الغزالي، الباجي).

- **تعريف الإجماع:** هو اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور بعد وفاته صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي.
- **الإجماع هل يُنسخ يعني هل يكون الإجماع منسوخاً ويأتي دليل أخر ينسخه؟ على قولين:**
  ١. لا يُنسخ وهذا هو الراجح (الجمهور)
  ٢. يُنسخ (بعض الأصوليين)
- **الإجماع هل يَنسخ يعني هل يكون الإجماع ناسخاً لنص من النصوص؟ على قولين:**
  ١. لا يَنسخ وهذا هو الراجح (الجمهور)
  ٢. يَنسخ (بعض المعتزلة، عيسى بن أبان)
- **الإجماع هل يُنسخ يعني هل يكون الإجماع منسوخاً ويأتي دليل أخر ينسخه؟ على قولين:**
  ١. لا يُنسخ وهذا هو الراجح (الجمهور)
  ٢. يُنسخ (بعض الأصوليين)

"الحلقة الثامنة والثلاثون"

- **ما ثبت بالقياس هل يَنسخ يعني هل يكون القياس ناسخاً لنص من النصوص؟ على ٤ أقوال:**
  ١. إن كانت علة القياس منصوصة فيمكن إن يكون القياس ناسخاً وإن كانت غير منصوصة فلا يكون ناسخاً (الآمدي، ابن قدامة)
  ٢. إن كان القياس جلياً يعني ظاهراً فيمكن أن يكون القياس ناسخاً، وإن كان خفياً فلا يكون ناسخاً (الأنماطي)
  ٣. أن القياس يكون ناسخاً مطلقاً.
  ٤. أن القياس لا يكون ناسخاً مطلقاً.
- **ما ثبت بالقياس هل يُنسخ يعني هل يكون القياس منسوخاً ويأتي دليل أخر ينسخه ؟ على ٤ أقوال:**
  ١. إن كانت علة القياس منصوصة فيمكن إن يكون القياس منسوخاً وإن كانت غير منصوصة فلا يكون منسوخاً (الآمدي، ابن قدامة)
  ٢. أن القياس منسوخاً مطلقاً (بعض الأصوليين)
  ٣. أن القياس منسوخاً مطلقاً (بعض الأصوليين)
  ٤. أن القياس لا يكون منسوخاً مطلقاً (القاضي عبد الجبار)

"الراجح أن القياس لا يصلح أن يكون لا ناسخاً ولا منسوخاً"

"الحلقة التاسعة والثلاثون"

- **التنبيه:** هو باختصار مفهوم الموافقة، وهو اللفظ الدال على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه نفياً أو إثباتاً، ويسمى التنبيه أيضاً مفهوم الخطاب وفحوى الخطاب. **مثال:** (فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً)، (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا).
- **التنبيه هل يكون ناسخاً ومنسوخاً؟ على قولين:**
  ١. أن التنبيه أو مفهوم الموافقة قد يكون ناسخاً ومنسوخاً (الجمهور، ابن قدامة)، **أدلتهم:**
     - أن التنبيه يفهم من اللفظ كالمنطوق.
  ٢. أن التنبيه أو مفهوم الموافقة لا يصح أن يكون ناسخاً ومنسوخاً (بعض الشافعية)، **أدلتهم:**
     - أن مفهوم الموافقة أو التنبيه قياس جلي، والقياس لا يَنسخ ولا يُنسخ به. **الرد عليهم:** ليس من باب القياس الجلي، بل هو من باب مفهوم الخطاب.
- إذا اجتمع مفهوم ومنطوق بدون تاريخ فإن المنطوق يقدم على المفهوم كما قرره علماء الأصول لأنه أقوى، لكن في حالة معرفة التاريخ فلا مانع من رفع المنطوق بالمفهوم والمفهوم بالمنطوق.

"الحلقة الأربعون"

القائلين بذلك	الحكم	الدليل
إذا نُسخ الحكم في المنطوق هل يُنسخ حكم المفهوم	١. تُنسخ (الجمهور) هو الراجح. ٢. لا تُنسخ	قوله تعالى (فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ) فيكون هذا نسخ حكم ضرب الوالدين الذي يُفهم منه من باب أولى
ما ثبت من الأحكام بعلة المنطوق هل يُنسخ حكم المفهوم.		إذا نص الشارع أن علة تحريم الخمر هي الإسكار ثم نُسخ هذا النص فيُنسخ كل ما شاركه في هذه العلة وألحقناه به.
ما ثبت من الأحكام بمفهوم المخالفة منه هل يُنسخ حكم المفهوم.		قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم السائمة الزكاة، فَيُفهم منه بمفهوم المخالفة أن الغنم التي لا تسوم لا زكاة فيها، هل إذا نُسخ هذا النص نُسخ المفهوم المخالف.
المنطوق: هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق كدلالة اللفظ بالمطابقة أو التضمن أو نحو ذلك.		

- النسخ لا يعرف بدليل العقل ولا بدليل القياس بل يعرف بدليل النقل.
- طرق معرفة الناسخ والمنسوخ النقلية:

١. أن يكون النسخ مذكوراً في لفظ النص الشرعي. مثال: قوله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها)، (كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تنتفعوا بها)

٢. أن يذكر الراوي تاريخ سماعه ويكون المنسوخ معلوما تقدما، فيكون هذا التاريخ متأخر عن القضية المنسوخة، مثال ذلك قول الراوي: سمعت عام الفتح كذا وكذا. مثال: تحريم لحوم الحُمُر الأهلية كان عام خيبر، وقد صرح بعض العلماء بأن ذلك كان في عام خيبر، وفي غزوة خيبر أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإكفاء القدور التي طُبخت فيها لحوم الحُمُر الأهلية، إذاً عندنا نص يحدد التاريخ أن التحريم كان عام خيبر، وكان قبل ذلك مباح.

٣. أن تُجمِع الأمة أن هذا الحكم منسوخ وأن ناسخه متأخر، لماذا كان الإجماع حجة؟ لأن هذه الأمة لا تُجمع على ضلالة. مثال: قال صلى الله عليه وسلم (من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه) هذا الحديث منسوخ قال جماعة دل الإجماع على نسخه.

٤. أن ينقل الراوي الناسخ والمنسوخ، مثال: قول الراوي "رخَّص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة (فمكثنا ثلاثاً ثم نهانا عنها) فهنا تحديد الناسخ والمنسوخ هذا قول الراوي، وليس قول النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (إنما الماء من الماء) أي لا يجب الغسل حتى يخرج المني منك أو من زوجك، فإذا حصل الإيلاج دون قذف كان رخصة أي فإنه لا يغتسل ولا يجب عليه، ثم نسخ وأُمر بالغسل كما في حديث عائشة (إذا مس الختان الختان وجب الغسل)، وكذلك حديث (كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار).

٥. أن يكون راوي أحد الخبرين أسلم في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم إلا في أول الإسلام أي أن نتحرى حال الراوي وحال المروي. مثال: حديث طلق بن علي رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئل عن الوضوء من مس الذكر، فقال هل هو إلا بضعة منك) أي عدم وجوب الوضوء من مس الذكر وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء) أي وجوب الوضوء من مس الذكر من خلال هذين الحديثين نرى أن حديث أبي هريرة متأخر عن حديث طلق وأن أبو هريرة أسلم في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاة طلق بن علي رضي الله عنه فيكون حديث أبي هريرة ناسخ لحديث طلق رضي الله عن الجميع.

"تم بحمد الله"

[هذا العمل لا يخلو من الخلل إنما الله اسأل أن يبارك فيه]